

PROVISIONAL

الجمعية العامة

A/43/PV.62
7 December 1988

ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستينالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد اويرتا مونتالبو (نائب الرئيس)	(اكوادور)
شم :	السيد كابوتو (الرئيس)	(الارجنتين)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٢٦] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا
- (ج) تقارير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد أويرتا مونتالبينو

(اكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٦ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية

الى جنوب افريقيا (A/43/44)

(ج) تقارير الامين العام (A/43/682 ، A/43/699 ، A/43/786)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802)

(هـ) مشاريع القرارات (من A/43/L.30 الى A/43/L.38 و A/43/L.41 ، A/43/L.42)

السيد انكا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي ان اضم صوتي الى من سبقوني في الكلام فأقول إننا سعداء جدا لرؤية السيد كابينو ، ممثل الأرجنتين ، يتراأس أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . ومما لا شك فيه أن فترة رئاسته للجمعية ستدون في تاريخ الأمم المتحدة بوصفها من الفترات الرائعة .

إن المسألة التي نبحثها حاليا والمدرجة تحت البند ٣٦ من جدول الاعمال بشأن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ما برحت تظهر على برنامج عمل هذه الهيئة منذ عام ١٩٤٦ . وكوننا نبحثها مرة اخرى هذا العام فان ذلك يدل على الطابع العسير لمسألة الفصل العنصري . وبصراحة ، بينما وفدي على أتم الاستعداد للاشتراك في المناقشة بشأن هذه المسألة فاننا لانعتقد أنها مسألة عسيرة . ولا نعتقد أنها مسألة تتجاوز قرارات هذه الهيئة .

ان الفصل العنصري قائم لأن البعض منا يتحمل وجوده . والفصل العنصري يتقوى لأنه يتلقى الدعم والمساعدة من بعض البلدان والشعوب . وفي الواقع ان سبب بقاء

الفصل العنصري حتى الآن يرجع الى افتقار بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى الشجاعة المدنية والاستقامة الاخلاقية لكي تتحداه بنفس الطريقة التي تحدث بها البلاء النازي .

وعلى مر السنين فان كل ما يلزم قوله عن الطبيعية الشريرة للفصل العنصري قد قيل في هذه القاعة العظيمة . ان جميع القرارات التي من شأنها ان تضع حدا للفصل العنصري قد صُورت وصيغت وصوت عليها في الامم المتحدة . إذن لماذا لم يبرح الفصل العنصري مكانه ؟ لماذا يزداد هذا البلاء في عصرنا ، أي الاستمرار في ارتكاب هذه الجريمة المخزية ضد حضارتنا وضد الانسانية ؟ هذه الاسئلة يجب ان نوجهها الى انفسنا ونحن نتداول مرة أخرى هذه المسألة .

ومنذ ان نظرت هذه الهيئة آخر مرة في مسألة الفصل العنصري ، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ حدث الكثير في جنوب افريقيا . وعلى الرغم من القرارات التي اتخذناها منذ عام ما انفك نظام بريتوريا العنصري يعمث فسادا ويلحق الاذى بشعب جنوب افريقيا والدول المجاورة . ان هذه الاعمال موثقة توثيقا كاملا في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المقدم الى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة (A/43/22) . واللجنة الخاصة كعهدها دائما ذكرت بالتفصيل وبطريقة متسقة للغاية الاعمال الشريرة التي يقترفها النظام العنصري . ولم يكتف التقرير بتقديم تحليل كامل للتطورات العالمية المتصلة بالحملة ضد الفصل العنصري ولكنه قدم لنا حقائق وارقاما لايرقى اليها الشك تشير الى الدول والاحداث والشعوب التي تهادن الفصل العنصري .

ان اللجنة الخاصة لدى تقديمها لتقريرها قد اكتسبت قدرا اكبر من المصداقية . فتقريرها لم يكن محكم الاعداد فحسب ولكنه كان موضوعيا تماما وطرح العواطف جانبا . وهكذا فان اللجنة الخاصة جديرة بأسمى آيات التقدير ، والاهم من ذلك يجدر بنا ان ندلل على شجاعتنا بدراسة التقرير والعمل وفقا لتوصياتها . ان الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها تعزيز مصداقية هذا التقرير المفيد لا تتمثل في معاملة محتوياته باستهانة كما جرت عليه العادة ولكن بتنفيذ التوصيات والنتائج الواردة فيه .

ان فداحة الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا بلغت مستوى لن يفالي المسره
 مهما قال عنها . فالتحدي الاخلاقي لمسألة الفصل العنصري يمثل بالنسبة لنا جميعا
 مشكلة لا يمكن لاحد أن يتوقع الخلاص منها بالتمني ، كما تحاول بعض الدول . لقد
 تكلمنا عن العبء الاخلاقي الذي يلقيه الفصل العنصري على كواهلنا جميعا وعن
 المسؤولية الملقاة على كواهل الدول الاعضاء في هذه الهيئة للقضاء على الفصل
 العنصري .

لقد تم تعريف الفصل العنصري بأنه جريمة ضد الانسانية ويمكن أن يعزى وجوده
 اليوم في جنوب افريقيا بالدرجة الاولى الى سبب واحد ، هو إخفاقنا الجماعي في تحديد
 مجال تعرض النظام العنصري للخطر بأكبر درجة وفي تطبيق الجزاءات اللازمة على ذلك
 المجال . ان السبب الضمني في عدم تطبيق الجزاءات المناسبة على جنوب افريقيا هو
 الاعتقاد الزائف لدى بعض الدول بأن فرض جزاءات شاملة وإلزامية ضرورة أشد على السود
 من أبناء جنوب افريقيا . ولكن هناك منطق ملتصق بذلك السبب لم يقم أنصاره قط
 بتوضيحه على الرغم من انه يخدم أعظم مصلحة لهم .

ان مؤيدي الفصل العنصري لم يخبرونا ، كما ينبغي لهم لو كانوا صريحين ،
 بانهم يجنون الارباح الطائلة من نظام الفصل العنصري الاسترقاقي الذي تتبعه جنوب
 افريقيا وان الكثير جدا من الوظائف في بلدانهم قد أصبحت تعتمد على الفصل العنصري
 مما يجعل ذلك صعبا ، ان لم يكن مستحيلا ، على حكوماتهم أن تفصل نفسها عن نظام
 الفصل العنصري . وعلاوة على ذلك لم يخبرونا بأن حكوماتهم تعتبر نظام الفصل العنصري
 حليفا يمكن الركون اليه ، وانها نظرا لذلك ، لا تريد أن تجازف بقيام حكومة بديلة ،
 ولا حتى بحكومة ديمقراطية قد تخرج الى حيز الوجود عندما يتم القضاء على الفصل
 العنصري .

وهناك الكثير مما لا يقال لنا بشأن عدم حصول الفصل العنصري على التأييد
 القوي سوى من قبل فئة قليلة . ولكن كون لا أحد يخبرنا بذلك لا يعني اننا لسنا على
 علم أو اننا لا نفهم ذلك . ومثلما لا تنطلي علينا السخرية وتناقضات بعض الحجج
 والافعال ندرك أن الاجهزة التنفيذية في بعض الحكومات هي الماضية في تأييد الفصل
 العنصري وليس الشعوب أو ممثلوها المنتخبون . لقد علمنا بأن مدرسة فكرية في بلد ما

قد اطلقت على جنوب افريقيا اسم الحليف الموثوق ، ولكن علمنا أيضا أن مدرسة فكرية أخرى تمثل التيار الرئيسي في ذلك البلد وهي مدرسة تقدمية ومتجاوبة اطلقت على جنوب افريقيا اسم "الدولة الارهابية" . ان هذا التناقض لا ينطلي علينا .

اننا ندرك بنفس القدر اننا بينما ندعو الى فرض الجزاءات الالزامية بوصفها الطريقة السلمية الوحيدة للقضاء على الفصل العنصري فان بعض البلدان تعارض ذلك كوسيلة لحماية النمو الهائل في التجارة بينها وبين جنوب افريقيا . ان هذا النمو الذي يشمل المجالات العسكرية والتكنولوجية والاستراتيجية ، يمثل ، مع ذلك، دليلا يبعث على الصدمة بسبب عدم اهتمام هذه الدول بالشعب المضطهد في جنوب افريقيا وبسبب ما تبديه من اللامبالاة الشديدة تجاه ضياع حقوقه الشابتة . والاهم من ذلك أن هذه المعايير المزدوجة قد أصبحت مقياسا يمكننا أن نقيس به الالتزام الاخلاقي لاي دولة مقابل سياساتها المادية والمحفزة على الربح فيما يتعلق بمسألة الفصل العنصري .

وفي سرد هذه المفارقة لرد الفعل العالمي تجاه الفصل العنصري ، لا يسعني إلا أن أكرر التمسير عن جزع وفدي إزاء هذا الرد ، بل وجزعه على نحو أكبر إزاء اخفاق مجلس الامن الدولي في فرض العقوبات اللازمة على جنوب افريقيا . وما فتئنا مقتنعين منذ زمن طويل بأن المجتمع الدولي لا يفتقر الى السلطة ولا الى الوسائل الكفيلة باجبار جنوب افريقيا العنصرية على الانصياع للمعايير الدولية المقبولة . إن ما نفتقده هو إرادة العمل واتخاذ التدابير الانتقامية الكافية التي تناسب الطابع الوضع لنظام الفصل العنصري .

وبالتالي فإن المجتمع الدولي قد وضع نفسه دون قصد ، عن طريق أعمال بعض الدول ، في مفترق طرق مأساوي فيما يتعلق بمسألة جنوب افريقيا . ويبدو انه لا يوجد طريق الى الامام كما لا نستطيع أن نخطو الى الوراء . وفي حين يبذل واضعو سياسات الارتباط البناء الفاشلة المرفوضة كل الجهود لاحباط حكم الاغلبية في جنوب افريقيا ، ما زال أبناء جنوب افريقيا السود يعانون ويموتون ، ومعاناتهم أسوأ بكثير من أي معاناة يمكن أن تجلبها عليهم العقوبات الإلزامية . كما بلغنا منعطفنا نجد فيه أن الجهود التي يبذلها بعض الاعضاء البيض في مجتمع جنوب افريقيا لإحداث تغيير حقيقي تُجهض في كثير من الاحيان من جراء مجرد إعلان بعض الدول أن جنوب افريقيا ستلقى دائما الدعم السريع من حلفائها الغربيين . الى متى إذن سنسمح لهذه الورطة السياسية أن تستمر ؟ والى متى سنواصل التنصل من مسؤولياتنا بموجب ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؟

ومن البديهي في أي نضال كالنضال الذي نخوضه ضد الفصل العنصري أن تكون عواطفنا هي الغالبة . ولكن التعبير عن عواطفنا بشأن هذا الموضوع ما هو إلا تعبير عن شواغلنا واحباطاتنا . ومع ذلك فاننا لا نسمح لهذه العواطف أن تطفئ على حوافتنا . ولهذا السبب يرغب وفد بلادي في أن يصرح بعبارات واضحة ومؤكدة جدا أننا نرفض الاتصالات بين الرئيس العنصري ب. و. بوتو وبعض الزعماء الافارقة . ونحن نعارض هذه الاتصالات لانها لا يمكن إلا أن تسمح لنظام بوتو من أن يكسر العزلة الحالية التي

يجد نفسه فيها في افريقيا . ولا يوجد دافع لمثل هذه الاتصالات حيث أن جنوب افريقيا لا تقدم شيئا ملموسا في المقابل .

ونحن ننظر بسخط الى نمو العلاقات التجارية بين بعض الدول وجنوب افريقيا في الوقت الذي يقوم فيه الكثير من الدول بسحب استثماراتها من جنوب افريقيا بل وقطع صلاتها التجارية معها . وإن الدور الجماعي لهذه الدول يشير قلقنا حيث أنها تتمتع بعلاقات تجارية ضخمة مع بقية افريقيا الحرة . ونشعر بالقلق البالغ أيضا إزاء استمرار وصول الاسلحة والنفط الى جنوب افريقيا بكميات وافرة . ويشير تقرير اللجنة الخاصة على نحو واضح الى دور اسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق بمسألة الاسلحة . وتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني برصد توريد النفط قد أثبتت بالمستندات بعض الانتهاكات . ولا يسعنا الا أن نرجو الدول المعنية أن تستجيب لهذه الهيئة بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري . وفي حين نعتبر الإجراء الذي اتخذته دولة اسرائيل في مجال الرياضة ومجالات أخرى اجراء في الاتجاه الصحيح ، ينبغي أن تقوم اسرائيل بالمزيد لاقتناع هذه الهيئة بأن تعاونها مع النظام العنصري أخذ بالتناقص .

لقد عبّر وفد بلادي مرارا دون موارد عن قلقه إزاء المصادقية التي تريده بعض الدول أن تضيفها على جنوب افريقيا . اننا دولة نشطة جدا بشأن مسألة الفصل العنصري ، ولذلك نستطيع أن نحكم على صدق نوايا جنوب افريقيا في أية مفاوضات من أي نوع . وعدم تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا مثال بارز على ذلك . لقد مضت عشر سنوات وذلك القرار لم ينفذ بعد ، والهدايات الكثيرة الزائفة والتدابير المخادعة التي اتخذتها جنوب افريقيا دليل واضح على أنه لا يمكن أبدا التعويل على النظام العنصري . لذلك يجد وفدي من الغريب ، وهذا أقل ما يقال ، أن توجد حتى الآن بعض الدول التي تنادي بإصلاح الفصل العنصري وتسوية مشاكل ذلك البلد عن طريق التفاوض . ونحن نعتقد اعتقادا قويا أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه بل يجب القضاء عليه ، ولن يتحقق ذلك إلا بفرض العقوبات الإلزامية الشاملة .

يتفكر وفدي أيضا فيما إذا كان نظام الفصل العنصري قد قام أخيرا بعمل يبرر إعادة النظر في موقفنا منه . لا نجد شيئا على الإطلاق بأي صورة أو شكل من شأنه إعطاء فكرة بأن النظام العنصري قد قام بعمل واحد يتمتع ولو بذرة من القيمة - لا شيء على الإطلاق . فلا يزال نيلسون مانديلا في السجن ، حتى على فراش المرض . ولم يُفرج حتى الآن عن عدد لا يحصى من المحتجزين والسجناء السياسيين الآخرين . ولم تستعد حريتها حتى الآن المنظمات المحظورة والمجموعات والأشخاص المفروضة عليهم قيود . وحالة الطوارئ مستمرة كما كانت عليه . والفصل العنصري مازال باقيا . وهو مازال ، بطبيعته الشريرة المميزة ، خاطئا أخلاقيا وامتعتنا ولا يمكن الدفاع عنه .

كيف يمكن أن نفكر في أن نظام الفصل العنصري متجه نحو التغيير في الوقت الذي ارتكب فيه قريبا في الشهر الماضي ، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر زيفا أسماه "الانتخابات المحلية" . لقد انشحت صدورنا عندما صوتت هذه الهيئة بالإجماع ، باستثناء دولتين عضوين امتنعتا عن التصويت ، لصالح مشروع القرار الذي يدين ذلك الانتخاب . وينبغي علينا جميعا أن نتحلى بنفس الشجاعة عندما نصوت على بقية مشاريع القرارات بشأن الفصل العنصري بعد هذه المناقشة .

يؤمن وفدي بأن الحوار البنّاء يفضي إلى الحل السلمي للامات . ولهذا السبب نشترك في هذه المناقشة . ونحن ننتظر من نظام جنوب افريقيا أن يفعل نفس الشيء فسي المناقشات المتعلقة بسياساته في مجال الفصل العنصري . ونفس الكلام موجّه إلى مؤيديه . وإذا كانت جنوب افريقيا ملتزمة بالحوار البنّاء ، فينبغي عليها أن تقوم أولا بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، وترفع الحظر المفروض على جميع المنظمات المحظورة وتدخل في مفاوضات مع قادة السود في جنوب افريقيا . ولا يمكن بعد الآن لمؤيدي النظام إساءة استخدام الحوار البنّاء لخدمة السياسات والمفاوضات الانانية ضيقة الأفق التي لا ترمي إلا إلى حماية مصالح النظام العنصري والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للقلة . وينبغي للحوار البنّاء أن يتخذ شكل مناقشات صريحة بشأن كيفية إنهاء حكم الاقلية في جنوب افريقيا وإنهاء زعزعة استقرار دول خط المواجهة والعنف الذي يتسم به الفصل العنصري . وينبغي أيضا أن يركز على كيفية منع حمامات الدم الوشيكة في ذلك البلد .

ويؤمن وفدي ايمانا قاطعا بأن الاتجاه الاخير صوب السلم العالمي ينبغي أن يمتد ويستمر في منطقة الجنوب الافريقي دون الاقليمية . وانطلاقا من هذا الإيمان دعنا وزير خارجية بلادي ، السيد ايكي نواتشوكو ، الجمعية العامة عندما خاطبها في ٢٩ ايلول/سبتمبر الماضي ، إلى أن تعقد في عام ١٩٨٩ دورة استثنائية بشأن الفصل العنصري واتجاهاته التخريبية في الجنوب الافريقي . ويحدونا وطيد الامل أن تقتنع الجمعية العامة بفائدة عقد هذه الدورة الاستثنائية وتصوت مؤيدة لذلك .

ويكفي أن نقول إننا نؤمن أيضا بأنه سيكون من شأن هذه الدورة السماح لكل دولة عضو في هذه المنظمة بإعادة طرح موقفها الوطني بشأن هذه المسألة الملحة . اننا ندرك ديناميات النظام الدولي والتغيرات التي تطرأ على السياسات بتغيير الحكومة . ونرجو أن تمتد هذه التغيرات إلى مسألة الفصل العنصري . كما نرجو أن يكون من شأن هذه الدورة اقناع الدول التي جعلت من التزام الصمت بشأن هذه المسألة أثناء المناقشة ممارسة تقليدية ، أن تعيد النظر في موقفها . إذ لم يعد يكفي أن تجلس وتمني للمناقشة وتصوت على مشاريع القرارات بالمعارضة أو الامتناع ثم تدلي بتعليقات تصويتها بعد التصويت . بل يتعين علينا جميعا ، بوصفنا دولا أعضاء في هذه المنظمة ، أن نشترك في عملية إيجاد حلول للصراعات في العالم .

وختاما أود أن أذكر بعبارات ابن افريقيا المشهور ، القس ألان بويساك . فقد قال عن الذين يتساءلون عن موقفنا من جنوب افريقيا :

"كل من يريد أن يسألنا عما أنجزناه ، ينبغي ، بالاحرى أن يسأل عما أنجزته حكومة جنوب افريقيا عبر كل هذه السنوات ؟ ... لقد تعلم الناس أن يقولوا بأعلى صوتهم وبكل وضوح ان الفصل العنصري سرطان في الكيان السياسي للعالم ، وجريمة ضد البشرية ووصمة على أرضنا ، واننا سنواصل المقاومة ..."

اننا نتفق على أن الفصل العنصرى سرطان في عالمنا وينبغي استئصاله بكل

الوسائل .

السيد بوستوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع مرة أخرى في الجمعية العامة للنظر في واحدة من أكبر المسائل إشارة للخلاف وبند من أقدم بنود جدول الأعمال ، ألا وهو الفصل العنصري . وما برح هذا النظام الآثم مصدر توترات في جنوب افريقيا وفي منطقة الجنوب الإفريقي .

وأود ان أشيد بصفة خاصة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لما تفضلت به من دور حاسم في توعية الرأي العام العالمي بمحنة الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وبناء تحالف عالمي ضد الفصل العنصري . وان تقرير اللجنة الخاصة السابعة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة (A/43/22) يقدم دليلا قاطعا على تصاعد القمع وتردي الحالة في جنوب افريقيا والمنطقة في السنة الماضية .

ويبدو أن حالة الطوارئ قد أصبحت دائمة . واستمر تحت غطاءها القانوني القمع الوحشي والاعتقالات ، والعنف والتعذيب الذي ترتكبه الشرطة . واتخذت الحكومة قرارا بحظر ١٧ منظمة ديمقراطية غير حكومية وتقييد أنشطة مجلس اتحاد نقابات عمال جنوب افريقيا . وكانت تلك المنظمات تعمل بطريقة قانونية وعلنية وكانت ملتزمة بمذهب اللاعنف . وكانت جريمتها الوحيدة هي انها كانت تعارض الفصل العنصري .

وتعرضت وسائط الإعلام لتدابير رقابة صارمة وقيدت أنشطتها بشدة فيما يتعلق بما تقدمه من أنباء . وأغلقت الصحف وبلغت حملة قمعها قممها في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ عندما نفذت السلطات "أمر إغلاق الصحيفة لمدة ١٨ يوما" على صحيفة "ميل" الأسبوعية .

وكانت هناك موجة أخرى من القمع في محاولة الحكومة خنق المقاومة للإنتخابات البلدية الزائفة التي أجريت في تشرين الاول/اكتوبر الماضي . ورفضت الغالبية العظمى من السكان السود تلك الإنتخابات كما أدانتها الجمعية العامة بشدة في القرار ١٢/٤٣ . إن الصورة في ذلك البلد المضطرب قاتمة ، ولا يزال النظام العنصري يسم آذانه إزاء نداءات المجتمع الدولي بالدخول في حوار هادف مع الممثلين الحقيقيين للغالبية من أجل التوصل الى تغيير سلمي .

ورغم أن هناك دلائل على أن الضغط الدولي بدأت تظهر آثاره وأن الجزاءات الاقتصادية الإنتقائية يطبقها الآن على جنوب افريقيا بعض شركائها التجاريين الرئيسيين وهذا يزيد تكلفة بقاء الفصل العنصري ، لا تزال نشعر ببالغ القلق لأنه بغض النظر عن التعديلات السطحية القليلة لم تفعل بريتوريا شيئاً لتقويض هيكل الفصل العنصري . والحقيقة المؤسفة انه عقب عقود من الاحتجاج الدولي لا تزال سياسات الفصل العنصري دون تغيير .

هناك أوقات في التاريخ تتطلب فيها الحكمة السياسية وبعد النظر أن توقف الكوارث التي يمكن التنبؤ بها عن طريق الأعمال الوقائية السلمية . ولا شك أننا الآن في هذا المنعطف . ولهذا ، يجب أن نتصرف باقتناع ، فلنشجع مناهضي الفصل العنصري بأن قضيتهم يتشاطرهما المجتمع الدولي . ولنبين بوضوح أن نظام الفصل العنصري لا يطاق ، وأن الناس في كل مكان يمتقونه ، وأنه لا يمكن أن تتوقع بريتوريا قيام علاقات طبيعية مع بقية العالم دون تغيير أساسي .

وليست هناك مسألة أخرى تقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة موحدة إزاءها مثل إدانة الفصل العنصري . والشعب المضطهد في جنوب افريقيا له الحق في أن يطالب المجتمع الدولي بأن يتخذ تدابير فعالة للضغط على الحكومة العنصرية بغية وضع حد لنظام الفصل العنصري البغيض .

ولا تزال نعتقد أن التدابير الفعالة السلمية الوحيدة التي يمكن أن تجبر الفصل العنصري على الركوع هي الجهد الدولي المنسق الذي يستهدف عزل جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وقد أصبحت الجزاءات الاقتصادية الآن رمزا . كما يبدو أن هناك إدراكا متزايدا من جانب الحلفاء الغربيين بأنه يلزم من الناحية السياسية تصعيدها . والآثار الاقتصادية ستعزز بدرجة كبيرة إذا أمكن أن تتفق الولايات المتحدة والدول الإثنتا عشرة ، أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، واليابان على برنامج متضافر وقوي للجزاءات . وسيتعزز الأثر النفسي لتلك الحملة أيضا .

وتتشاطر بولندا الأمل العالمي بحدوث تغيير سلمي في جنوب افريقيا ، ووضع حد للقمع والعنف والوحشية ، واستعادة حقوق الإنسان والمساواة والحريات الأساسية .

ولهذا ، نوجه نداء بمضاعفة الجهود الدولية للبحث عن حل سياسي ودعم ذلك الحل الذي يتمثل في استبدال الفصل العنصري بنظام يقوم على المساواة العرقية والعدالة .

السيد باغبيني اديتو نزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

إذا كان هناك بند من بنود جدول الأعمال يوجد بشأنه إجماع من جانب أعضاء هذه المنظمة فهو البند ٣٦ ، ألا وهو "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

إن كل الدول الاعضاء ، باستثناء جنوب افريقيا ، تتفق على إدانة سياسة الفصل العنصري بكل أشكاله في نهاية القرن العشرين ، ولا يمكن لاحد ان يفهم ، باستثناء عنصريي جنوب افريقيا أنفسهم كيف يمكن أن تفرض أقلية مكونة من ٤,٥ مليون من الناس على ما يقرب من ٢٩ مليوناً من الشعب الأسود فصلاً عنصرياً يقوم على لون البشرة فحسب ، كما لو أن كل إنسان بإمكانه أن يختار لون بشرته قبل أن يولد .

والإبقاء على تفوق الأقلية العنصرية البيضاء وامتيازاتها الاقتصادية يعود بتاريخ العالم الى عصور العبودية وتجارة العبيد وهذا هو الهدف النهائي للفصل العنصري .

وفي هذا الوقت ، عندما توضح سجلات الأمم المتحدة أنه لا يوجد إلا عدد قليل من الاقاليم - أربعة عشر اقليما ، إبتداء من كاليدونيا الجديدة الى سانت هيلانة مروراً بتوكيلاو وبرمودا - ما زال تحت السيطرة الاستعمارية ، كما يظهر من تقرير اللجنة الرابعة الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، نالت كل دول وبلدان العالم تقريبا حريتها وفقا للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي سنحتفل بالذكرى الأربعين لاعتماده في وقت قريب .

وقد اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن كل إنسان يتمتع بنفس الحقوق بغض النظر عن لون بشرته أو عرقه أو دينه .

إن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، يتم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتأكيد حق تقرير المصير لجميع الشعوب الخاضعة تحت أي شكل من أشكال السيطرة .

وقد أُلغي الرق في انكلترا في عام ١٨٣٣ ، وفي فرنسا في عام ١٨٤٨ ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٦٥ ، وكانت أول الاقاليم المستعمرة التي نالت استقلالها هي الهند وباكستان في عام ١٩٤٧ ، تليها مجموعة ثانية من البلدان الافريقية وبلدان أخرى في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٨ . ويجب أن تستمر عملية تحرير شعوب العالم بغية التخلص تماما من فئة الاقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية بأسرها . ويجب أن يتم ذلك وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر والذي أعلن الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٠٠ عقدا دوليا لإزالة الاستعمار .

وعندما يتحقق الهدف متوسط الأجل باستقلال ناميبيا وغيرها من الاقاليم التي أشرت اليها ، ستصبح جنوب افريقيا معقل الاستعمار والرق الوحيد المتبقي ، لأن الفصل العنصري ، كنظام اجتماعي يقوم على استغلال العامل الاسود لإشراء الاقلية البيضاء ، ليس إلا مرادفا للرق . والفصل العنصري كنظام حكومي ليس إلا رمزا لفئة لا تختلف هياكلها بأي حال عن هياكل النظام الاستعماري البائد أو هياكل الرق .

ومن خلال التقييد المنهجي لخيارات الشعب الأسود من حيث مكان معيشته أو عمله أو المدارس التي يمكن لأطفاله الالتحاق بها ولغرض انجاب الأطفال واختيار مدافنهم ، تقوم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا بإدامة الاستعمار في جنوب افريقيا حيث يُحتفظ بنسبة ٨٧ في المائة من مساحة الاقليم للسكان البيض الذين يمثلون ١٢,٧ في المائة فقط من تعداد السكان ، بينما لا يخص إلا ١٢ في المائة من مساحة الاقليم للأفارقة الذين يمثلون ٧٥,٢ في المائة من تعداد السكان . وتصور هذه النسبة العكسية الأخلاقية العنصرية لهذا النظام تصويرا واضحا . وليس ثمة حاجة الى ذكر أن ١٢ في المائة من الأراضي المعطاة للأفارقة هي أقل الأراضي خصوبة وهي مقسمة الى عشر مناطق جغرافية ، تبتعد حدودها عن بعضها البعض وهي المعروفة باسم البانتوستانات ، والأوطان ، والولايات الوطنية . والأفارقة الذين يمنحون صفة مواطني البانتوستانات يفقدون هويتهم كمواطنين في جنوب افريقيا حتى لو عاشوا خارج البانتوستانات .

وتحجب كل هذه الآليات حقيقة واحدة هي : رغبة الأقلية العنصرية البيضاء في مواصلة سياسة السيادة البغيضة دون عقاب لكي تنكر على السود حقهم في التصويت ، وحقوقهم السياسية ، وبعبارة أخرى حقهم في المشاركة على قدم المساواة في إدارة الشؤون العامة .

إن الأعضاء الثمانية عشر في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، تحت القيادة النشطة لزميلنا ممثل نيجيريا الدائم ، السيد غاربا - الذي أهنته بكل إخلاص على ما أبداه من كفاءة وتفان تجلى أثناء رئاسته للجنة - تابعوا الموقف في جنوب افريقيا عن كثب وقدموا الينا تقريرا بليفا للغاية يوضح بجلاء أن نظام الفصل العنصري يزداد قوة ويصعد من قمعه للشعب الأسود .

وفي مواجهة ثلاث أزمات في نفس الوقت - سياسية واقتصادية وعسكرية ، يبحث نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا عن سبل جديدة لتعزيز كيانه ضاربا عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها التي تدعو الى استئصال شأفة الفصل العنصري لإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري يقوم على العدالة والحرية والمساواة .

واستبعدت الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ وفد جنوب افريقيا من المشاركة في أعمالها ما دامت مستمرة في ممارسة الفصل العنصري .

وعلى الصعيد السياسي ، أدت الانتخابات الزائفة غير القانونية التي أجراها النظام العنصري في جنوب افريقيا الى تمكين حزب المحافظين اليميني المتطرف من أن يسيطر على ما يقرب من ٩٢ من مجالس البلديات ، ومن ثم يبسط سيطرته السياسية على جميع المناطق الريفية تقريبا .

ومن ناحية أخرى ، خسر الليبراليون الذين يعارضون الفصل العنصري مقاعد انتخابية للمحافظين ، بينما لم ينجح الحزب الوطني الذي يرأسه بيتر بوتس ذاته في الانتخابات إلا بصعوبة .

وقد عززت هذه الازمة السياسية القائمة بين الاحزاب الرئيسية الثلاثة من الفصل العنصري بدلا من اضعافه حيث أدى انتصار المحافظين الى التشدد في تطبيق نظرية العزل العرقي وفصل المقاعد بين السود في الحدائق العامة ودور السينما والمطاعم واتوبيسات النقل العام وهلم جرا .

ومرة أخرى يضرب النظام رقما قياسيا في تنفيذ أحكام الإعدام شنقا . ففي عام ١٩٨٧ بلغت حالات الإعدام شنقا ١٦٨ حالة ، بينما وصلت حتى هذا الوقت فقط من عام ١٩٨٨ الى ١١٥ حالة ، وما زال هناك ٢٧٤ سجيناً ينتظرون نفس المصير .

وقد أدت المحاولات السياسية لاجتذاب بعض السود الى الانتخابات البلدية الى تزوير الانتخابات . ومن بين مجموع السود المسجلين للتصويت - أي ٢٨٠ ألفا من السكان السود من بين ٢٩ مليوناً تقريبا - أو نحو ١ في المائة من السكان - اشترك ٣٠ في المائة فقط في الانتخابات : أي ٣٠ في المائة من ١ في المائة من مجموع السكان .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، كان للجزاءات المعدودة التي فرضت على جنوب افريقيا بعض الآثار على اقتصادها بزيادة العجز في ميزانيتها وتشجيع نقابات العمال التابعة لمجلس نقابات العمال في جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال ، لتعبئة أعضائها ومؤيديها الذين يصل عددهم الآن الى أكثر من ١٢٠ ألفا ، بهدف اصابة الانتاج والنمو الاقتصادي في هذا البلد بالشلل .

وقد بلغت الخسائر التي لحقت بالنظام بسبب الاضراب العام الذي استمر من ٦ الى ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ نحو ٣,٥ مليون دولار .

ومن الآن فصاعدا ، سيكون على النظام العنصري أن يعيد النظر في علاقاته القائمة على الدكتاتورية مع نقابات العمال ويسعى الى التوصل الى اتفاق معهم . وفي هذا الميدان أيضا ، لن يُقبل إلا الحوار الصريح الذي يقوم على حماية المصالح المتبادلة على المدى البعيد .

والأزمة الثالثة التي يواجهها نظام جنوب افريقيا ، وهي الأزمة العسكرية ، تتجلى في رفض الجنود البيض لخدمة العلم . وعندما رفض شخص الالتحاق بالجيش وحكم عليه بالسجن لمدة ٦ سنوات ، انضم ١٥٦ شخصا اليه في اليوم التالي لإصدار الحكم عليه .

إن هذا التحليل للحالة الراهنة في جنوب افريقيا يكفي بحد ذاته لتفسير مختلف أنواع الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي وأعضاؤه فرادى ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا بغية اقناعه بالاعتراف بالحقوق الأساسية للأفارقة في جنوب افريقيا وبالغاء نظامه القائم على الفصل العنصري البغيض الذي اعتبرته الجمعية جريمة ضد الإنسانية .

وهذا هو الاطار الذي ينبغي لنا أن ننظر من خلاله إلى الاجتماعات المختلفة التي عقدها الرئيس بوتيا مع بعض القادة الافريقيين ، بمن فيهم قائد بلدي رئيس ومؤسس الحركة الشعبية الثورية ، رئيس جمهوريتنا المارشال موبوتو سيبي سيكو ، الذي قابل الرئيس بوتيا في ١ تشرين الاول/اكتوبر الماضي في غبادوليتي . وقد طلب من الرئيس بوتيا خلال هذه الاجتماعات اطلاق سراح نيلسون مانديلا بعد انتهاء علاجه بالمستشفى ، كما طلب منه الاستعاضة عن حكم الاعدام على سجناء شاربغيل الستة بالسجن لبضع سنوات .

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، أعلنت حكومة جنوب افريقيا هذه المقررات ، وفي يوم السبت ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر تم الافراج بدون شروط عن الاخ موتوبنغ الذي يبلغ من العمر ٧٥ عاما ، وهو أحد قادة مؤتمر الوندويين الافريقيين . ويبدو وقد بلادي كبير الامل في أن تسمح سلطات جنوب افريقيا للسيد موتوبنغ بمغادرة البلاد كي يحصل على علاج أفضل في الخارج .

واعتقد زائير أن ممارسة كل هذه الضغوط على النظام لابد وأن تقوده إلى التخلي عن نظامه الاداري والعنصري حتى يتمكن من الدخول في عملية حوار مع شعب جنوب افريقيا الاسود بغية التوصل إلى الديمقراطية الحقة التي يساهم بمقتضاها جميع المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية لبلدهم . ويجب أن يحل دستور يضمن مبادئ الديمقراطية محل نظام الفصل العنصري الذي أدانه المجتمع الدولي بأكمله . وقد شجعت زائير المفاوضات الرباعية حول الوضع في الجنوب الافريقي والتي أدت إلى اتفاقات جنيف ، ونعتمد أن التنفيذ التام والشامل لتلك الاتفاقات من شأنه أن يضمن سلامة أنغولا الاقليمية واستقلال ناميبيا . وينبغي لنظام جنوب افريقيا ، الذي بدأ الآن هذا الحوار مع الاطراف الاخرى المعنية بالوضع في الجنوب الافريقي ، أن يوجه انتباهه إلى الوضع الداخلي في بلده ، وبتحديد أكثر إلى الاغلبية الافريقية ، حتى يتحقق القضاء التام على الفصل العنصري .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الجمعية

العامة أن تناقش مرة أخرى الوضع المأساوي السائد في جنوب افريقيا . إن سياسة

التمييز العنصري والانتهاك المنظم لحقوق الانسان في ذلك البلد التعيس مازالا يشكـلان مصدرا رئيسيا من مصادر قلق المجتمع الدولي وسخطه .

ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا العنصرية انتهاك صارخ للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وعلى الرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بإدانة ذلك النظام البغيض ، فإن جنوب افريقيا تختار بعناد أن تتجاهل الازدراء العالمي ، وترفض حتى الآن اجراء تغيير جذري في سياساتها العنصرية . والحل الوحيد المقبول هو القضاء الشامل على الفصل العنصري .

ومما يؤسف له أن الوضع لم يتحسن منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، وأن العنف يستمر في جلب المعاناة الانسانية على نطاق واسع بجنوب افريقيا . إن القمع الجماعي ضد جميع معارضي الفصل العنصري يجبر الاغلبية السوداء على الاحتجاج في كافة أنحاء البلد ، مما يشير بالتالي القمع العنيف . ومنذ ١٠ أيام فقط ، وجهت إلى أربعة من القادة السود للمنظمات المناهضة للفصل العنصري تهمة الخيانة ، بعد أن قبل أحد القضاة مزاعم حكومة جنوب افريقيا التي تقول إن من الممكن اقرار الخيانة العظمى دون ممارسة العنف . إلا أن الضغوط الداخلية والدولية التي فرضت مؤخرا على جنوب افريقيا كانت لها بعض الآثار المتواضعة وإن كانت ملموسة . وقد سُرنا خبر تخفيف احكام الاعدام الصادرة على سداسي شاريفيل . كما أن الإفراج عن زفانيا موتوبنغ في الأسبوع الماضي ، بعد أن قضى تسعة أعوام في السجن ، كان تطورا آخر نرحب به . ومن الممكن أن يكون هذا تحركا هاما إذا كان يمثل خطوة أولى نحو الإفراج عن نلسون مانديلا وعن جميع المسجونين والمحتجزين السياسيين الآخرين .

وكما قال الأمين العام في الاجتماع الذي عقده مؤخرا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، احتفالا بيوم التضامن مع المسجونين السياسيين بجنوب افريقيا ، "إن مأساة جنوب افريقيا تتفاقم لأن بعض القادة السود الذين يمكن أن يكونوا مشاركين حاسمين في أية مفاوضات سلمية مازالوا مسجونين" .

(A/AC.115/PV.621 ، ص ٦)

إن القمع الوحشي للمعارضة غير العنيفة دليل قاطع على مقاومة جنوب افريقيا للتغيير . وترفض السلطات الاعتراف بأن نظام الفصل العنصري ، الذي يحتوي في داخله على بذور العنف ، هو السبب الرئيسي للوضع المتفجر السائد في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد فقد ساهمت حالة الطوارئ ، التي تجددت في حزيران/يونيه الماضي ، في المزيد من تدهور المناخ السياسي . وهناك تطور آخر يؤسف له ، وهو عقد الانتخابات البلدية العنصرية يوم ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، والتي كانت امتدادا للاقتراحات الدستورية لعام ١٩٨٣ الهادفة إلى ابقاء نظام الفصل العنصري الحالي .

ويجب أن تدرك حكومة جنوب افريقيا أنها طالما بقيت متعاسة عن التصفية التامة لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها وتهيئة الاوضاع التي يتطلبها القيام بعملية حقيقية للتغيير نحو حكم الاغلبية والمساواة العنصرية ، فإنها ستستمر في الابتعاد عن السلم الحقيقي لتصبح ميدانا للحرب الاهلية .

وتمثل هذه الحالة تهديدا خطيرا للسلم والامن في الجنوب الافريقي ، وتتفاقم نتيجة لعدوان جنوب افريقيا العسكري ضد الدول المجاورة . كما أن استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا يمثل جانبا مقلقا آخر لهذا الوضع المؤسف . وأود في هذا الصدد أن أشير إلى أننا نشعر بالتشجيع نتيجة لقبول أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا أخيرا للاتفاق السلمي لافريقيا الجنوبية الغربية . ونأمل مخلصين أن يقود هذا التطور إلى منح ناميبيا استقلالها عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من التأخير .

ولما كانت حكومة بلدي تشعر بالقلق الشديد إزاء الوضع في جنوب افريقيا ، فإنها تعتقد أن مناهضة الفصل العنصري تحتاج إلى تضافر جهود المجتمع الدولي . وعلى الامم المتحدة أن تواصل البقاء في الخطوط الامامية بالنسبة للجهود المبذولة على الصعيد الدولي لغرض الضغوط على جنوب افريقيا . ونحن على اقتناع بأنه يمكن لهذه المنظمة القيام بدور رئيسي في تهيئة الظروف اللازمة لاجراء تغيير حقيقي والقضاء على الفصل العنصري . ونرحب في هذا الصدد بالاثار الايجابية للحملة الدولية للافراج عن المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا وتخفيف الحكم على سداسي شاربفيل .

وختاما أود أن أقدم خالص التقدير للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ،
لجهودها الجديرة بالثناء في دعم التطلعات المشروعة لشعب جنوب افريقيا .
وأود أيضا أن أذكر بأن تركيا ، التي لا تحتفظ بعلاقات دبلوماسية أو قنصلية
مع بريتوريا ، ملتزمة التزاما أكيدا بكل الجهود الرامية إلى ضمان القضاء على
الفصل العنصري بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار . وليس لدينا شك في أن جنوب
افريقيا لابد وأن يسودها نظام ديمقراطي ومساواة عنصرية . ويحدونا الأمل الوطيد في
حدوث هذا التحول عن طريق المفاوضات وليس عن طريق استخدام القوة .

السيد حسين (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يندرج البند
 المتعلق بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا بشكل أو بآخر على جدول
 أعمال الأمم المتحدة منذ ما يربو على ٤٠ عاما ، إذ أنه نوقش للمرة الاولى في
 الجمعية العامة عام ١٩٤٦ . وقد انقضت ثمانية وعشرون عاما منذ أن ناقش مجلس الامن
 هذه المسألة لأول مرة ، واعترف في قراره ١٣٤ (١٩٦٠) بأن الحالة في جنوب افريقيا قد
 أفضت إلى خلاف دولي وأنها ، إذا استمرت ، قد تعرّض السلم والامن الدوليين للخطر .
 أما سياسة الفصل العنصري فقد أدينبت بجميع مظاهرها في شتى المحافل الدولية ، ولكن
 نظام بريتوريا يتمادى - للأسف - في هذه السياسة البغيضة في استخفاف تام بالرأي
 العام الدولي .

وقد أكدت الأمم المتحدة في مجلس الامن والجمعية العامة على حد سواء أن الحل
 الوحيد لمشكلة الفصل العنصري هو القضاء المبرم على ذلك النظام والاستعاضة عنه
 بمجتمع ديمقراطي غير عنصري يستطيع فيه شعب جنوب افريقيا أن يمارس حقه المشروع في
 اختيار قادته في حرية وكرامة . واعتمدت قرارات ومقررات كثيرة ، كلها تؤيد بأغلبية
 ساحقة القضاء على الفصل العنصري ، ولكن الأمر تطلب انقضاء أعوام من ممارسة نظام
 بريتوريا العنصري لأعمال العنف الوحشي ضد الاغلبية السوداء ومن تحديه السافر
 لقرارات الأمم المتحدة حتى اقتنع مجلس الامن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بغرض حظر
 الزامي على توريد الاسلحة لجنوب افريقيا . وعلى الرغم من أن الأمر يقتضي اتخاذ مزيد
 من التدابير التقييدية ضد نظام بريتوريا المتعنت ، فقد عجز مجلس الامن حتى الآن عن
 الاتفاق بشأن تلك التدابير .

إن الهيكل العنصري القائم على الفصل العنصري والذي فرضته الاقلية البيضاء
 يجابه الآن تحديا خطيرا ، إذ اضطر النظام العنصري إزاء انتكاساته العسكرية وإزاء
 العزيمة المتعاظمة لدى حركات التحرر السوداء إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات .
 وتردد أن ممثليه في المحادثات التي جرت مع كوبا وأنغولا بوساطة الولايات المتحدة قد
 قبلوا مشروع اتفاق بشأن استقلال ناميبيا نهائيا . فاستقلال ناميبيا والقضاء على
 الفصل العنصري يشكلان جيهتي كفاح ضد عدو مشترك ، ولا يجوز أن يكون النجاح في احدي

الجهتين مبررا لتخفيف الضغط في الجبهة الأخرى ، إذ لابد من الاستمرار في الضغط على نظام بريتوريا لتصفية سياسة الفصل العنصري بغض النظر عن أي تقدم يحرز بشأن مسألة ناميبيا .

وقد حاولت جنوب افريقيا مرارا وتكرارا تشتيت الانتقادات الدولية ، وضغط حركات التحرر بشأن غارات متكررة وأعمال هدامة على دول خط المواجهة ، مما أسفر عن زعزعة استقرار المنطقة بأسرها . وما اعلاناتها عن برامج الإصلاح التي يدعى أن الغرض منها هو إنهاء الفصل العنصري على مراحل إلا مناورات خبيثة من جانب الاقلية العنصرية ترمي إلى تدعيم حكم الاقلية البيضاء . وقد رفضت الجمعية العامة وأدانت في قرارها ١٣/٤٣ المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام الانتخابات البلدية التي جرت مؤخرا في جنوب افريقيا على أساس الفصل العنصري .

وعلى الرغم من اعلان العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري عام ١٩٨٣ ومن ابرام ثلاث اتفاقيات دولية ، هي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، واتفاقية منع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الرياضة ، على الرغم من ذلك لاتزال هذه الجريمة الشنعاء جرحا متقيحا في جسم الانسانية . وقد كانت باكستان من أول البلدان التي صدقت على تلك الاتفاقيات . ولا توجد تدابير يمكن اعتبارها مفرطة القسوة من أجل تحقيق هدف القضاء على هذا النظام البغيض . ومن ثم يتحتم فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا والالتزام التزاما صارما بتنفيذ الحظر الالزامي المفروض على توريد الاسلحة لذلك البلد . فما من شيء سوى العزلة الكاملة في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية يمكن أن يرغم جنوب افريقيا على العدول عن نظام التمييز العنصري المؤسسي .

وفي شباط/فبراير من هذا العام ، فرضت بريتوريا قيودا مشددة على أنشطة ١٧ من المنظمات القيادية المناهضة للفصل العنصري وعلى ١٨ شخصا يلتزمون بالكفاح السلمي وعلى مؤتمر اتحادات النقابات العمالية بجنوب افريقيا . ويتبين من تلك التدابير القمعية المقترنة بسياسة الخيار المشترك وما يسمى بالاصلاح السياسي أن ذلك

النظام يحاول إقرار سيطرته وشرعيته في جنوب افريقيا ، وبالتالي تعزيز حكمه الجائر .

ونحن نحیی نیلسون مانديلا ، ذلك المناضل المهيّب ضد الفصل العنصري . فلم يفلح سجنه الطويل في النيل من روحه أو اضعاف عزيمته . ونحن نطالب باطلاق سراحه دون أي شروط أو قيود . وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الضغط على جنوب افريقيا كي تلغي حالة الطوارئ وتفرج عن جميع السجناء السياسيين ، وبخاصة الاطفال ، وترفع الحظر عن المنظمات السياسية للسود . وإن تخفيف حكم الاعدام عن سداسي شاربفيل ليبرز مدى فعالية الضغط الدولي المتواصل على بريتوريا .

إن الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة تضطلع بمسؤولية تاريخية وأخلاقية في السعي إلى الاتفاق على تدابير فعالة للقضاء على الفصل العنصري ، وبتيسح التحسن الراهن في المناخ السياسي الدولي فرمة فريدة لانجاح الجهود المبذولة حاليا من أجل التخلص من الفصل العنصري .

وانطلاقا من ايماننا بالاخاء والمساواة بين البشر جميعا بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، وهو ما يحض عليه ديننا ، الاسلام ، ما برحت باكستان حكومة وشعبا تلتزم باستئصال شافة الفصل العنصري . وقد منحت باكستان دوما تأييدها الراسخ لكل ما اتخذته الأمم المتحدة من اجراءات وقرارات بشأن مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . فهي لم تعرب فقط عن تضامنها مع شعب جنوب افريقيا المقهور ، ولكنها أمدت ضحايا الفصل العنصري بالعون العملي والمادي أيضا ، وقد فرضت باكستان على امتداد العقود الأربعة الماضية حظرا صارما وشاملا على النظام العنصري ، والتزمت التزاما دقيقا بسياسة نبد بريتوريا في المجالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والرياضية وفي مجالي الملاحة البحرية والطيران . وتؤيد باكستان اتخاذ الأمم المتحدة لتدابير فعالة ، بما في ذلك فرض جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق ، لكفالة القضاء على التمييز العنصري والاضهاد والاستغلال وإقرار حكم الاغلبية في جنوب افريقيا .

السيد موتريينا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اتسمت

الدورة الراهنة للجمعية العامة بظهور اتجاهات في العلاقات الدولية لاتزال في طور التكوين . فقد كان هناك انبعث في النشاط الدبلوماسي على الاصعدة الدولية والاقليمية والثنائية ، مما يوحي بالثقة في أننا شرعنا أخيرا في السير على طريق السلم في كثير من حالات الصراع . كما أن علامات الاسترخاء العام في التوتر - وخاصة بين الدولتين العظميين - التي انعكست بوجه خاص في التنافس التقليدي بينهما قد بدأت تفسح المجال بصورة متزايدة للحوار والتعاون بشأن القضايا مثار الاهتمام على الصعيدين الاقليمي والعالمي . ويؤكد اللجوء إلى المساعي الحميدة لاميننا العام المبجل النهج الجديد والبناء في الاستفادة من آلية منظماتنا في السعي إلى عالم أكثر سلما وعدلا وأمانا .

وعلى الرغم من هذه التطورات السارة ، لايزال هناك من ينظرون إلى هذا التقدم في شؤون البشرية لا باعتباره فرصة للتفاوض والمصالحة ، وانما على أنه خطر شديد يتهدد مراكز قوتهم وامتيازهم . ويصدق هذا أكثر ما يصدق على جنوب افريقيا ، حيث يجسد نظام الاقلية العنصرية مفارقة تاريخية تمضي ضد تيار الزمن بغية صون نظام عتيق ومؤسساته القائمة على أفكار كريهة تدعو إلى التفوق العرقي والعنصري . والواقع أنه لا يوجد ما يهدد نظاما عنصريا ينعشه العداة الدولي أكثر من انخفاض حدة العداوات العسكرية والاقتصادية والايديولوجية بين الخصوم ، لان ذلك يبرز في استراتيجيات برييتوريا الدبلوماسية عنصرا رئيسيا يتمثل في التعتميم على الحالة برمتها في الجنوب الافريقي ، وذلك عن طريق التمسح في التنافس العالمي والخلاف بين الشرق والغرب ، اللذين يتخذهما نظام برييتوريا ستارا لسياسة الاضطهاد العنصري في جنوب افريقيا والسيطرة الاستعمارية في ناميبيا والهيمنة في المنطقة بأسرها .

مما لا يُصدّق أن يستمر الفصل المنصري في وسطنا حتى هذا اليوم بعد أن أعلن أنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وأنه جريمة ضد البشرية ويهدد العلم والأمن الدوليين . وللاسف ، فإن العشرات من قرارات الأمم المتحدة التي تطالب باستئصال هذا البلاء ، بما في ذلك تعبئة موارد المجتمع الدولي تعبئة تامة لإكراه جنوب أفريقيا على التعمُّل والتخلي عن سياستها المنصرية ، لم تُجد نفعا . وهكذا ، تجاهلت جنوب أفريقيا طلبنا الجماعي وتحدت نداءاتنا وعاملت ارادة العالم المتحدة باحتقار كامل . وحقيقة الامر أن ممارسي ايديولوجية الفصل المنصري الخسيسة لا يستطيون ، وهم مشحونون بالتمصب الاعى والكرهية ، أن يدركوا ، ولن يدركوا ، الحقيقة والمنطق ، ناهيك عن قبولهما . ففي النهاية ، إن يأس بريتوريا إقرار بإخفاق سياساتها : اخفاقها في تحقيق هدفها الذي أعلنته هي نفسها والذي يتمثل في إحلال الأمن في البلاد والمودة إلى الحالة الطبيعية ، وإخفاقها في كبت الجماهير السوداء المكافحة في جنوب أفريقيا أو إخضاعها أو احتوائها .

ونظرا لعجز نظام الفصل المنصري عن خنق المعارضة من خلال فرض حالة الطوارئ القاسية التي كرّر لجوءه اليها منذ عام ١٩٨٥ ، وجمدها مرة أخرى في حزيران/يونيه الماضي ، اعتمد الآن مزيدا من التدابير لإسكات جميع الاحتجاجات كلها ، بما في ذلك أقل أشكال التعبير السياسي عنفا وأكثرها سلمية . وبهذا ، تحركت بريتوريا لسحق أية معارضة سلمية لحكمها .

وكما يشير تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصري ، فإن النظام المنصري تحرك على جبهة واسعة ، بما في ذلك من تشريعات جديدة واتخاذ تدابير قمعية أشد وتكثيف سياسات الارهاب الرسمي الذي يتبناه ليزيد من ترسيخ الفصل المنصري . وهكذا ، أضفت بريتوريا إلى حالة الطوارئ ، التي حوّلت البلد بالفعل إلى بلد بوليسي ، الحظر بمفالية على ١٧ منظمة بارزة لمناهضة للفصل المنصري و ١٨ زعيما من زعماء المجتمع البارزين ممارسة أية أنشطة سياسية مهما كان نوعها . وزادت من كبتها لحركة العمال السود من خلال اعتماد قانون تعديل علاقات العمل ، ومنعت جميع

المجموعات والافراد من تلقي أموال أجنبية استنادا إلى ما يسمى بتعزيز لائحة السياسة الداخلية المنظمة . وبالإضافة إلى حظر الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وهي أكبر تحالف للمجموعات المناهضة للفصل العنصري التي لا تمارس العنف في جنوب افريقيا ، فإن إدانة أربعة من زعماء السود البارزين التابعين للجبهة الديمقراطية المتحدة وسبعة آخرين بتهمة الخيانة العظمى لا يمكن إلا أن تؤدي إلى مزيد من الاضطراب ، إذ أنها أغلقت بذلك واقعيًا جميع الوسائل السلمية للنضال .

وفي محاولة لإسكات الاحتجاج الدولي على هذه التدابير ، أطلقت بريتوريا - قبل ثلاثة أيام على وجه الدقة - سراح زيفانيا موتوبينغ ، رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، وهاري غوالا ، من المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، بعد أن أمضيا في السجن ما يزيد على عقد من الزمن . ورغم أن هذه الخطوة المحدودة مشجعة فإنها ليست سببا للتفاؤل ، إذ أن استخدام الاحتجاز دون محاكمة قد تعزز ، كما هي حالة الانظمة والتشريعات المكّلة لحالة الطوارئ ، باللجوء إلى جماعات الاقتصام المحلية والى قوات شبه عسكرية وغيرها من القوات العميلة التي قضت على مناوئسي الفصل العنصري ، وخصوصا في المجتمعات التي لها تاريخ من المقاومة المنظمة للفصل العنصري . وإلى جانب سرايا الموت ، وصل اللجوء إلى إصدار عقوبة الإعدام عن طريق السلطة القضائية مستويات لم يسبق لها مثيل ، فمعدّل الإعدام في جنوب افريقيا هو أحد أعلى معدلات الإعدام في العالم . ويوجد على الأقل سبعون سجيناً سياسياً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم . وفي هذا الصدد ، لئن رحبنا بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة على أبناء شاربفيل الستة الذين وجّه المجتمع الدولي ، بما في ذلك مجلس الامن ، نداءات متكررة نيابة عنهم ، فإن وفد بلدي يعتبر أحكام السجن القاسية الصادرة ضدهم ظلماً فادحاً وأنه ينبغي الفأؤها .

ومن المظاهر الأخرى للهجمة المجرمة اللجوء إلى اختطاف المنفيين من جنوب افريقيا وممثلي حركات التحرر المقيمين خارج البلاد والى اغتيالهم ، وذلك كما يتضح من مقتل ممثل المؤتمر الوطني الافريقي في فرنسا في آذار/مارس من هذا العام ،

ومحاولة اغتيال ممثل المؤتمر الوطني الافريقي في بلجيكا . فضلا عن التصفية الجسدية لمناهضي الفصل العنصري ، واصلت بريتوريا تمعيد سياسة نقل السكان السود على نطاق واسع إلى ما يسمى بالمواطن ، والتطبيق بصرامة أشد النفي من مناطق البيض وقمع أعضاء وسائط الإعلام المحليين والاجانب بغية تكميم الصحافة .

ويمكننا أن نستعرض قائمة طويلة بالجرائم التي يقترفها النظام العنصري ضد الاغلبية السوداء . إلا أن وفد بلدي يؤمن أنه ، على ضوء الإلحاح الذي تتسم به الحالة الخطرة للغاية ، يتعين أن ينصبّ اهتمامنا على الازمة المباشرة التي نجمت عن محاولات النظام العنصري سحق جميع أشكال مقاومة الفصل العنصري غير العنيفة قبل إجراء الانتخابات البلدية السيئة السمعة في الشهر الماضي لممثلي السود لمجالس المجتمعات المحلية المُجازة رسميا . وكان نظام بريتوريا يأمل أن يستخدم هذه الانتخابات فسي تظليل الجمهور العالمي واقناعه بأنه تدور عملية للإصلاح السياسي في البلاد . إلا أنه كان واضحا من البداية أن الانتخابات لن تتغير شيئا ، لأنها لا تمثل إلا خدعة يائسة أخرى لإضفاء هالة من الشرعية على خطط النظام الدستورية للإبقاء على نظام الفصل العنصري بحرمان الغالبية السوداء من السلطة الحقيقية .

ولقيت هذه الحيلة الماكرة على الفور تنديدا قويا في دورة الجمعية العامة هذه في قرارها ١٣/٤٣ ، الذي أعلن أن ما تسمى بالانتخابات البلدية ستزيد من ترسيخ حكم الاقلية البيضاء وأنها تتعارض مع مبادئ الميثاق . فضلا عن ذلك ، أندر بشأن إجراء الانتخابات لا بد أن يؤدي إلى تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في جنوب افريقيا ، ودعا مجلس الأمن إلى الاجتماع ليدرس الحالة بوصفها مسألة عاجلة . ومن المناسب أن نتذكر في هذا الصدد أيضا أن الجمعية العامة ومجلس الأمن أعلننا بالفعل في قراريهما ١١/٢٨ و ٥٥٤ (١٩٨٤) أن دستور النظام العنصري الجديد باطل ولاغ ، وأن حكومة جنوب افريقيا ليست عنصرية فقط بل انها غير شرعية أيضا .

ومما يندمّ فعلا عن غطرسة النظام العنصري القصيرة النظر أنه أجرى الانتخابات التي أخفقت اخفاقا شديدا لأن الشعب وقف وقفة واحدة في رفضه أن يستخدم في هذه

المناورة غير اللائقة لإضفاء الشرعية على دستور الفصل العنصري . وهكذا ، أصمّ نظام بريتوريا أذنيه عن مطالب الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بإلغاء حالة الطوارئ وبالدخول في مفاوضات مجددة مع ممثلي الغالبية السوداء الحقيقيين لإطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء والمعتقلين السياسيين ، مما يفضي إلى إزالة الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي متحد حر على أساس حق الاقتراع العام . وفي الحقيقة ، وصلت الحماية بممثل الفصل العنصري في جنوب افريقيا أن يقدّم أمام مجلس الأمن في آذار/مارس الماضي فيقول بغطرسة في تلك الهيئة "أننا نرفض اتهاماتكم بازدراء وتدعوكم إلى أن تفعلوا أقصى ما تسول لكم أنفسكم فعله" (S/PV.2793 ، ص ١٦) . وهكذا ، بيّن نظام بريتوريا بإعلانه أنه يختار دون شك المجابهة لا المصالحة . انه يرفض الاستماع إلى تظلمات ومطالب الاغلبية السوداء العادلة ويكسب حملته القمعية القائمة على التخويف والعنف ، واثقا أن مجلس الأمن سيمنع في النهاية من اعتماد تدابير حازمة لتنفيذ قراراته .

إلا أن مطالبة المجتمع الدولي بفرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا أقوى اليوم منها في أي وقت مضى لأنه مما هو مسلم به عالميا الآن أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ويتمين استئصاله كليا . فضلا عن ذلك ، فإن سعة ونطاق رفض الغالبية السوداء لانتخابات تشرين الاول/اكتوبر يؤكدان أن الازمة داخل البلاد تزداد حدّة ، وأنه على الرغم من وضع جميع القوات المسلحة تحت تصرف النظام فإنه لا يستطيع تحطيم تمهيم الشعب على مواصلة نضاله من أجل الحرية والامتتاق . ولذلك ، لا بد من التسليم بخطورة الحالة باتخاذ اجراء حاسم وفعال قبل أن يفوت الاوان .

وتعي اندونيسيا تماما ، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ولجنتها الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا والغريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، ان مجرد الجزاءات المحدودة التي فرضها عدد من البلدان قد كشف عن نقاط الضعف التي يعاني منها اقتصاد جنوب افريقيا . إلا أن القلق يساورنا لأنه ففي حين شرعت بعض الدول في سحب الاستثمارات ومنع التسهيلات الائتمانية الطويلة الأجل وفي فرض المزيد من صور المقاطعة والحظر تدخلت دول أخرى لكي تملأ الفراغ الناشئ عن ذلك . ولذا فإنه ريشما يعتمد مجلس الأمن جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ينبغي لنا أن نعمل على تعزيز التدابير القائمة المراد بها عزل نظام بريتوريا ، عن طريق تحسين التنسيق وتوحيد المعايير ووضع نظام أكثر فعالية للرصد والابلاغ . وفي هذا الاطار ينبغي اقناع البلدان المستمرة في اقامة علاقات مع جنوب افريقيا برفع مستوى جزاءاتها وسد الثغرات الموجودة . كما ينبغي لنا ممارسة الضغط الدبلوماسي لمنع بلدان من الاستفادة من الفراغ الذي أوجدته البلدان التي قطعت العلاقات مع جنوب افريقيا .

وفي الوقت ذاته ينبغي تقديم جميع المساعدات الممكنة الى شعب جنوب افريقيا المكافح والى حركات تحريره الوطني . وبالمثل فان دول خط المواجهة تستحق المزيد من الدعم ، لأنها تقدم اسهاما فريدا من نوعه للكفاح ضد الفصل العنصري . ولئن وجدت دلائل على تحسن المناخ السياسي في المنطقة ، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يغفل التدهور الخطير في الحالة الداخلية في جنوب افريقيا . وينبغي التأكيد على أن التهديد المحيق بالسلم الاقليمي والأمن الدولي سيظل يتضاعف مادام نظام الفصل العنصري البغيض متماسكا . ولذلك لا يمكن الاستسلام للفصل العنصري أو التوافق معه . ولا يمكن للمجتمع الدولي مواجهة وقهر التحدي الذي تمثله مهمة القضاء على هذا الداء الوبيل بجميع مظاهره واستئصاله من على وجه الأرض والتوصل بذلك في نهاية الامر الى تحقيق الحرية والعدل لجنوب افريقيا والاستقرار والوثام للمنطقة إلا باليقظة والعزم الذي لا يلين .

السيد بوكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت مختلف جوانب الحالة المزعجة القائمة في الشطر الجنوبي من افريقيا تدرج في جدول أعمال الجمعية العامة على مدار العقود الزمنية الأربعة المنصرمة . وسياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصري من أهم هذه الجوانب . وهذا لا يعود الى مجرد تعذر سكوت الضمير الانساني عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري الذي يبعث على الأسى والذي جرى في ظلّه ترسيخ الفصل بين الاعراق وقمع سكان البلد الأصليين واستغلالهم ورفع هذه الممارسات الى مرتبة السياسة المقررة للدولة ؛ ان هذه المسألة اكتسبت أهميتها أيضا من أن نظام الفصل العنصري ، بحكم طابعه اللانساني القاسي ، يتصف بالعدوانية الشديدة ويمثل خطرا على مصالح جميع الدول والشعوب الموجودة في المنطقة وعلى أمنها . وطوال عشرات السنين ، ظل شعب ناميبيا ، التي احتلتها جنوب افريقيا بصورة غير مشروعة ، يعاني عناء لا يوصف ، وما برحت الشعوب والدول المستقلة ذات السيادة المجاورة لجنوب افريقيا عرضة للعدوان السياسي والاقتصادي والعسكري المباشر وغير المباشر والاعمال المؤدية الى زعزعة الاستقرار .

وما برحت السياسات والممارسات التي تتبعها السلطات العنصرية تؤدي مرارا وتكرارا الى استفحال حالات التوتر في الشطر الجنوبي من افريقيا ، مما يهدد السلم والامن الدوليين بالخطر . والابقاء على نظام الفصل العنصري البالي ، الذي يمثل السبب الرئيسي لحالات الصراع والتوتر في ذلك الجزء من العالم ، يمثل تهديدا مستمرا للسلم العالمي .

ان نظام الفصل العنصري بحكم استناده الى المفهوم اللانساني الذي يلغظه التاريخ ، والذي يقول بتفرد جنس واحد وسيطرته ، يعد واحدا من أخطر التحديات لحضارتنا وللأمم المتحدة . وعن حق وصمت سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا في عدد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بأنها جريمة في حق الانسانية لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ، نما وروحا ، بل تتعارض معه أيضا . ويلقي عدد من الوثائق المعتمدة من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية

الضوء على الخطر الجسيم الذي يتهدد السلم والأمن العالميين من جراء وجود نظام الفصل العنصري ويطالب بالفائه فورا .

وتواصل سلطات جنوب افريقيا تجاهل الدعوات المستمرة التي تصدر عن المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة الداعية الى تصفية نظام الفصل العنصري ، ومنح الاستقلال لناميبيا ووقف جميع أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار الموجهة ضد الدول المجاورة . ولاتزال سلطات جنوب افريقيا تتخذ تدابير واجراءات يتمثل هدفها الحقيقي في ادامة ذلك النظام المشين .

وعلى مدار السنة الماضية مدد نظام بريتوريا العمل بالأحكام العرفية في البلد وصعد من قمعته للحركيين وأعضاء المنظمات الجماهيرية الذين يقودون المقاومة السلمية للفصل العنصري . وفرضت قيود شديدة على أنشطة ١٧ منظمة بارزة في الحركة المناوئة للفصل العنصري ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا و ١١ عضوا بارزا في صفوف المعارضة . وسلطات جنوب افريقيا التي تبرر اجراءاتها هذه بالحاجة الى تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ برنامجها المتعلق بالاملاحات الدستورية ، مستعدة للذهاب الى آخر مدى في محاولاتها الرامية الى تقويض جميع أشكال المقاومة ، بما فيها الاشكال السلمية . فهي تستخدم الجيش والشرطة والاجهزة الامنية والمحاكم استخداما فعلا في قمع المعارضة ، ونحن نشهد الآن المشاركة المتزايدة دوما من قبل من يسمون بالساهرين على حراسة النظام ومتطرفي اليمين والقتلة المجهولين . وبالإضافة الى ما يصدر من بريتوريا من أعمال الارهاب والتعذيب والاحتجاز دون محاكمة - بما فيه احتجاز الشباب - وعقوبات الاعدام والمحاکمات المشوبة بالتلاعب والرقابة ، فانها قد عادت صراحة الى سياسة ترحيل السكان السود بالعنف . ومرة أخرى يحفل تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري هذه السنة بمعلومات وبيانات عن حالات الانتهاك الجماعي المارخ لحقوق الانسان والحريات الأساسية وعن الفظائع التي يقتربها نظام جنوب افريقيا في اطار جهوده المبذولة للحفاظ على السيطرة للأقلية البيضاء ولنظام الفصل العنصري .

كما عززت بريتوريا أعمالها الارهابية في الخارج ، بما فيه بعض العواصم الغربية ، بهدف تصفية زعماء المؤتمر الوطني الافريقي . ويسعى هذا النظام المشين القائم على الارهاب والعنف الى النجاة بجلده مستخدما في ذلك وسائل التوسع والاعتداء المسلح على الدول والشعوب الاخرى . وفي هذه السنة شهدنا تكثيفا للحرب غير المعلنة التي تخوضها جنوب افريقيا والجماعات المسلحة التي تساندها ضد الدول المجاورة . وهذه الحرب سببت قدرا هائلا من العناء والضرر ، وخصوصا في موزامبيق ، بينما كانت كل من زامبيا وبوتسوانا وزمبابوي وسوازيلند هدفا للعدوان هي الاخرى . ولا يمكن للحظر التام الذي فرضته السلطات العنصرية على جمع المعلومات عن الاحداث الجارية في جنوب افريقيا أن يخفي عمق الازمة الحادة التي يعانيها ذلك النظام على الامعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من الجهاز القمعي القوي والاحكام العرفية والدعم العلني والخفي المقدم من مساندي النظام الخارجيين ، ومحاولات النظام تجميل صورته باجراء اصلاحات شكلية بحتة ، فما برح المجتمع العالمي يشهد تعزيز الحركة الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا . وامتد الكفاح ضد العنصرية ليشمل الامة بأسرها وتشارك فيه قطاعات أعرض فأعرض من السكان المحليين . ولاشك في أن الدور الذي يقوم به المؤتمر الوطني الافريقي قد تعزز في الكفاح الذي يرمي الى خلق مجتمع ديمقراطي متحد خال من التوتر العنصري . وقد بينت التطورات الاخيرة أن نضال ومعاونة السكان في جنوب افريقيا وجهود المجتمع الدولي الدؤوبة في الكفاح ضد الفصل العنصري لم تنهض سدى . فقد اضطر نظام جنوب افريقيا تحت وطأة الادانة الدولية والعزلة على الصعيد الدولي والازمات السياسية والاقتصادية التي تزداد عمقا والهزائم التي حاقت به في ميدان القتال الى قبول التفاوض بشأن مشاكل جنوب غربي افريقيا ، مما أتاح فرصة حقيقية للتوصل الى تسوية سياسية لواحد من عناصر الازمة في ذلك الجزء من العالم .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تؤيد نضال شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط
المواجهة وجهود المجتمع الدولي الرامية الى استئصال شأفة النظام العنصري ، وهي
تتابع باهتمام بالغ وأمل كبير تطور هذه العملية . اننا نرحب بجهود جمهورية أنغولا
الشعبية وجمهورية كوبا وبحسن نيتها وباستعدادهاما للتوصل الى حل توفيقي معقول
لتحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا واحلال السلم والاستقرار في المنطقة . ونحن نؤيد
تأييدا تاما الموقف البتاء الذي تتخذه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
(سوابو) .

ان المجتمع الدولي ينتظر الآن بشغف ، مع بدء انسحاب قوات جنوب افريقيا
المحتلة من أنغولا ، الشروع في التنفيذ العملي لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذا
يفترض مشاركة سوابو الكاملة في عملية تسوية القضية . ونحن ندرك تماما أن هذه
العملية لن تكون سهلة أو قصيرة ، كما أنها لن تؤدي الى التطبيع الكامل للحالة في
الجزء الجنوبي من افريقيا ، لأنها لن تمس صلب القضية ، ألا وهو نظام الفصل العنصري
الذي يولّد التوترات في المنطقة .

ان بلغاريا مقتنعة بأن الطابع اللاانساني وغير التشريعي للفصل العنصري لا يمكن
تغييره . فالفصل العنصري يجب استئصال شأفته تماما . ونحن نعتقد أن القضاء على آخر
موقع للاستعمار والفصل العنصري في الجزء الجنوبي من افريقيا مهمة لها أهميتها
الانسانية العامة . والوسيلة السلمية الوحيدة التي يملكها المجتمع الدولي لاجبار
نظام جنوب افريقيا على الاستجابة لمطالبه هي أن يعتمد مجلس الامن عقوبات الزامية
شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تؤمن بحق الشعوب في حرية الاختيار السياسي
وتدعو الى اتاحة الفرصة لشعب جنوب افريقيا لان يمارس ذلك الحق . وتتمثل أهم مهام
ومسؤوليات الامم المتحدة في ايجاد الضمانات القانونية الدولية الموثوق بها لممارسة
حق الاختيار هذا ممارسة حرة . وستحظى المنظمة العالمية دوما بدعمنا الكامل والنشط
في ادائها لهذه المهمة .

وفي الوقت نفسه ، ستواصل جمهورية بلغاريا الشعبية دعمها النشط للسكان الافريقيين الاصليين في جنوب افريقيا ، بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، في نضالهم الرامي الى القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري البغيض لجنوب افريقيا .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهدت

الفترة التي انقضت منذ انشاء الأمم المتحدة تحرر وانعتاق عدد كبير جدا من البلدان ورسوخ حقوق الانسان والقيام بعملية تحقيق الديمقراطية ، وهي أمور أعادت كتابة القواعد الأساسية للعلاقات الدولية . ان صورة عالم اليوم تختلف عن صورته منذ بضعة عقود . غير أن نظام الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب افريقيا ، الذي يشكل ردة الى أقتم صفحات تاريخ الانسان ، لايزال قائما .

لقد اختتمت الجمعية العامة منذ عشرة أيام مناقشة مسألة ناميبيا ، أحد جوانب الأزمة في الجنوب الافريقي ، التي ما فتئت تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين منذ عدد من السنوات . وقد اضطلع في الشهرين الماضيين بنشاط دبلوماسي مكثف يستهدف ايجاد حل لمشكلة طال أجلها تتمثل في ضغط جنوب افريقيا وعدوانها على أنغولا . ونحن نلاحظ مع الارتياح أن المفاوضات بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا توجد الظروف اللازمة لبدء عملية انهاء استعمار ناميبيا التي طال انتظارها . غير أن ما يجعل الحالة في هذه المنطقة مصدرا من أخطر مصادر التوتر الدولي سياسة وممارسة الفصل العنصري اللتين تنتهجهما حكومة جنوب افريقيا .

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا هائلة في النضال ضد الفصل العنصري . فتحقيقا لهذا الهدف اعتمدت الأمم المتحدة قرارات واعلانات عديدة وأبرمت اتفاقيات دولية كثيرة . غير أن كل المحاولات التي بذلها المجتمع الدولي لانهاء هذا النظام اللاانساني قد باءت بالفشل لسوء الحظ . لذا لا يدهشنا كثيرا أن تظل الحالة في جنوب افريقيا ونظام الفصل العنصري غير متأثرين بالتغير الايجابي الذي طرأ على العلاقات الدولية في الآونة الاخيرة وأن يظلا نموذجين سلبيين لاستمرار المشاكل والتوترات الدولية الخطيرة .

بلدان كثيرة بما فيها البلدان التي لم تقطع كل العلاقات مع جنوب افريقيا ، فسي تقويض الدعائم الاقتصادية والعسكرية لنظام الفصل العنصري . غير أن من المهم تكثيف هذه الجهود وزيادة الضغط المفروض على جنوب افريقيا .

ويحاول نظام بريتوريا أن يفلت من العزلة الدولية وأن يقلل الضغط الداخلي باللجوء الى تدابير مختلفة تستهدف خلق انطباع باستعداده المزعوم لاجراء اصلاحات تدريجية للنظام القائم . فجرت الدعاية على نطاق واسع للانتخابات البلدية التي أجريت في تشرين الأول/اكتوبر الماضي والتي تمت - وليس ذلك بالأمر المدهش - على أساس من التفرقة العنصرية . وقد أعلنت الجمعية العامة أن هذه الانتخابات تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . لقد خفف الرئيس بوتا منذ بضعة أيام أحكام الاعدام على سداسي شاربفيل ، إلا أنه سيكون عليهم تنفيذ أحكام طويلة للغاية بالسجن على الرغم من عدم ثبوت أنهم مذنبون . وبالمثل قيل ان نيلسون مانديلا الذي يعاني من مرض خطير لن يُرد الى السجن ، حيث قضى ربع قرن من الزمان ، ولكن لن يُمنح حريته أيضا . من الواضح ان الأمر يتعلق باصلاحات على الورق في محاولة لخداع المجتمع الدولي بغية تخفيف الضغط المفروض على جنوب افريقيا وتقليل الاثار السلبية لعزلتها الدولية .

غير أن الأمر الواضح في أعين الاغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي ، فسياسة الفصل العنصري لا يمكن اصلاحها . والبديل الوحيد هو القضاء الكامل عليها . وتحقيقا لتلك الغاية ، ينبغي اتخاذ كل التدابير المتاحة ، وترى يوغوسلافيا ، السى جانب معظم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، ان العقوبات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هي السبيل السلمي الوحيد المتبقي أمام المجتمع الدولي .

وللأسف ، ترفض بعض الدوائر الدولية الهامة الاعتراف بهذه الحقيقة وتواصل التعاون مع جنوب افريقيا . بيد أن رفض اللجوء الى فرض الجزاءات على المنصرين ليس إلا تشجيعا لهم في هجومهم العسكري العنيف المصيق على السكان الذين يشكلون الغالبية وتشجيعا لهم على مواصلة أملهم الخادع في أن تدوم أيام تفوقهم المجيدة الى الابد .

إن يوغوسلافيا - جنبا الى جنب مع بلدان عدم الانحياز الاخرى - ترى أن حل هذه الازمة لا يمكن أن يتأتى إلا بإقامة نظام اجتماعي ديمقراطي يستند أساسا الى المساواة العرقية لكل مواطني ذلك البلد . وهذا التحول الاجتماعي يجب أن يتم عن طريق الحوار السياسي بين النظام والممثلين الحقيقيين للسكان الذين يشكلون الغالبية . وتتمثل الشروط الأساسية المسبقة لتحقيق هذه العملية في إنهاء حالة الطوارئ والتحرير الفوري غير المشروط لكل السجناء السياسيين ، وفي مقدمتهم نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر على أنشطة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا وغيرهما من الاحزاب والمنظمات السياسية ووقف الرقابة والإعادة الحرة للاجئين السياسيين .

ان الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المضطهد لإقامة مجتمع ديمقراطي في بلد موحد يتطلب تقديم مساعدة سياسية ومادية ملموسة من قبل المجتمع الدولي . وتضطلع الامم المتحدة بالتزامات ومسؤوليات خاصة في هذا الصدد . وانتهز هذه الفرصة للشناء على أنشطة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لتأييدها ، فهذه اللجنة تقوم على مر ٢٥ سنة بتقديم إسهام قيم لجهودنا المشتركة للقضاء على الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية .

وستواصل يوغوسلافيا ، من جانبها ، تقديم المساعدة المادية والمعنوية غير المحدودة لكفاح شعب جنوب افريقيا من أجل تحقيق الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ستواصل يوغوسلافيا - بوصفها عضوة في صندوق افريقيا للعمل على مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصرى - الإسهام في المعونة الدولية المقدمة الى ضحايا عدوان النظام العنصرى والى حركات التحرير ودول خست المواجهة .

سنحتفل ، في غضون أيام قليلة ، بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهو واحد من أعظم منجزات منظماتنا . واسمحوا لي بأن أذكر بفقرته الاستهلاكية التي تنص على ما يلي :

"يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء . " (القرار ٢١٧ ألف د -٣)

وتحقيقا لهذه الاهداف السامية علينا أن نعمل على إزالة شر الفصل العنصري من على وجه البسيطة والى الابد .

السيد دلبيتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان ممارسة الفصل العنصري المخزية ، ذلك النظام الوحشي الذي يتناقض مع إرادة هذه الجمعية المعلنة مرارا وتكرارا ، ليست عاملا ذا آثار خطيرة داخل جنوب افريقيا ذاتها فحسب ولكنها أيضا عامل يزعزع السلم والامن زعزعة خطيرة في الجنوب الافريقي .

لقد تبنى المجتمع الدولي موقفا يرفض الفصل العنصري رفضا واضحا . وهذا الموقف الذي لا لبس فيه يتجلى في عديد من القرارات التي اتخذتها الهيئات التابعة للأمم المتحدة . بيد أن جنوب افريقيا تتجاهل تلك النداءات . فالواقع أن نظام بريتوريا - مُبعدة نفسه عن الاعتراف بمسؤوليته عن الإنهاء الفوري لسياسة التمييز العنصري البغيضة وغير المقبولة كلية - قد اختار اتخاذ تدابير ترمي الى إدامة الفصل العنصري . وهذه المعارضة للقضاء على أشد مظاهر النظام التمييزي عنفا وعدوانية تبرر تماما المقاومة النشطة لشعب جنوب افريقيا المقهور الذي يستحق تعاطف كل الدول المحتلة هنا وتأييدها .

اننا نعلم أن جنوب افريقيا تموج - على مر سنتين - بغليان لم يسبق له مثيل ، وإن حالة الطوارئ التي فرضتها الحكومة لم تؤد إلا الى زيادة حدة الازمة . وسألقي الضوء - على سبيل المثال - على بعض تدابير القمع الجديدة والقساسة التي اتخذتها حكومة بريتوريا خلال عام ١٩٨٨ .

ففي ٢٤ شباط/فبراير الماضي أخرج صوت المنظمات التي عارضت النظام بوسائل سلمية وفرضت الحكومة حظرا فعلياً على تلك المنظمات . وقد كانت استجابة المجتمع الدولي لهذا الحدث فورية إذ ارتفع عدد من الأصوات ضد الحظر المفروض على كل الأنشطة السلمية ، وهو الحظر الذي فرض على ١٧ منظمة غير برلمانية من منظمات جنوب افريقيا تمثل قطاعا كبيرا من السكان السود في ذلك البلد ، وضد ما اتخذته الشرطة من إجراء وحشي لتفريق مظاهرة كانت تطالب ، بقيادة الاسقف توتو أسقف الكنيسة الانجليكانية ، برفع الحظر . ومن بين تلك الأصوات كان صوت حكومة بلادي التي أصدرت بيانا في أول آذار/مارس الماضي تدين فيه بشدة تلك الاحكام الوحشية التي تنتهك الحقوق الاساسية لبني البشر .

ونتيجة لتلك التدابير تم القيام باعتقالات لا تحصى ، ويوجد الآن العديد من قادة مناهضة الفصل العنصرى إما في السجن أو في انتظار المحاكمة . وعلاوة على ذلك ، جُددت في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، حالة الطوارئ في جنوب افريقيا مما يطيل أمد محنة الذين عليهم أن يتعايشوا مع الاثار المترتبة على إنكار الحريات الاساسية . ومؤخرا أجريت انتخابات بلدية مزعومة في جنوب افريقيا ، بالرغم من أن إطلاق هذه التسمية عليها يعد في حد ذاته إهانة لابطس المبادئ الاساسية وسخرية منها التي يجب أن تحكم أي انتخاب ، نظرا الى أن غالبية أبناء البلد حرمت من الحق في المشاركة في الانتخابات وبالتالي من حقها في تمثيل شعبها تمثيلا ديمقراطيا . ومما يعد مصدرا للقلق العميق أيضا الحقيقة التي مفادها أن محاكم جنوب افريقيا تعلن أن مجرد الاعمال السلمية التي لا تتسم بالتالي بالعنف يمكن أن تشكل خيانة عظيمة ومن ثم تستوجب عقوبة الإعدام .

لقد نما الى علمنا أن حكومة الرئيس بوشا قد خففت العقوبات الصادرة ضد سجناء شاربفيل الستة وإنها قامت مؤخرا بإطلاق سراح اثنين من سجناء جنوب افريقيا السياسيين . وهناك أمل في ألا يعود نيلسون مانديلا الى السجن . وهذه التدابير قد تدفعنا الى التفكير بأن النتائج الشاذة للاموال الحكومية النابعة من نظام الفصل العنصرى التمييزي تخفف الى حد ما . لكن إذا كان الهدف من تلك الإجراءات هو التعويض

عن سنوات السجن والاحتجاز ظلما ، فإننا نواجه مناورة تهدف الاستهزاء من الذين يناضلون من أجل استعادة الكرامة والعدالة في الجنوب الافريقي .

ان نظام الفصل العنصرى المنحرف لا يمكن إصلاحه ولا بد من القضاء عليه .

ونحن نرحب باتخاذ بلدان على نحو فردي لتدابير محددة ضد جنوب افريقيا ،

لكننا نؤكد مرة أخرى أن العمل المنفرد من قِبَل دول أو مجموعات من الدول غير

كاف ، وإن كان مفيدا وضروريا .

لقد قلنا في مناسبات عديدة ، كما نؤكد اليوم مجددا ، ان العمل المتضافر من جانب كل أعضاء الامم المتحدة ، بما في ذلك البلدان التي ترتبط بعلاقات أوطد مع بريتوريا ، هو وحده الذي يمكن أن يشكّل الاداة الفعّالة لاستئصال شائفة الفصل العنصرى فورا والى الابد .

ونحن ، مع غيرنا من البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، مقتنعون بأن السبيل الوحيد الذي يؤدي الى إجبار حكومة جنوب افريقيا على إنهاء نظام الفصل العنصرى المخزي والذي ينطوي على مفارقة تاريخية يكمن في اتخاذ قرارات جديدة وتوسّع نطاق قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) . والواقع أن أصح أسلوب سلمي فعّال لبلوغ تلك الغاية هو تطبيق الجزاءات الإلزامية ضد نظام بريتوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وفي هذا السياق ، أعربت الأرجنتين بوضوح ، باعتبارها إحدى الدول غير دائمة العضوية في مجلس الامن في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، عن تأييدها القوي للنضال الذي تخوضه افريقيا ضد التمييز العنصرى . وفي شهري شباط/فبراير من العام الماضي وآذار/مارس من العام الحالي اشتركت الأرجنتين في تقديم مشروعى قرارين يتضمنان قائمة بالجزاءات الرئيسية التي ينبغي تطبيقها ضد حكومة بريتوريا ، إلا انه لم يُعتمد مشروع القرارين هذان لسوء الطالع بسبب استعمال حق النقض عند التصويت عليهما في الحالتين .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة كيما أكرر تأكيد موقف حكومة بلدي : انه يدين سياسة الفصل العنصرى التي يمارسها نظام جنوب افريقيا ، باعتبارها جريمة في حق الإنسانية ، وهي بوصفها هذا يتعين القضاء عليها فورا حتى يستطيع شعب جنوب افريقيا أن يتمتع بمزايا المجتمع الحر والديمقراطي واللاعنصرى .

السيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تتناول منظمتنا الحالة في الجنوب الافريقي منذ إنشائها عمليا . وقد تحرر عدد من دول تلك المنطقة خلال تلك الفترة بفضل مساهمات الامم المتحدة . وتتيح التطورات الاخيرة في المفاوضات الرباعية الدائرة بشأن ضمان أمن أنغولا وحصول ناميبيا على الاستقلال الامل في أن يتمكن الشعب الناميبى أيضا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف

في تقرير المصير والاستقلال . إلا انه لم يحدث أي تغيير بالنسبة للوضع المحزن لشعب جنوب افريقيا . وعلى الرغم من الإدانة القاطعة واتخاذ بعض الإجراءات المحددة من جانب المجتمع الدولي ، يواصل نظام بريتوريا ، متجاهلا للمعارضة المتزايدة في جنوب افريقيا ذاتها ، انتهاج سياسة الابارتهايد الإجرامية القائمة على التمييز العنصري والحرمان من حقوق الإنسان بطريقة غير جديدة بنهاية القرن العشرين . غير أن سياسة الفصل العنصري لا تعني مجرد ممارسة الاعمال الوحشية والإرهابية ضد الملايين من أبناء جنوب افريقيا فحسب ، بل انها تمثل أيضا مصدرا للتوترات المستمرة في سائر أنحاء الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، كما تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

وتدل التطورات التي حدثت في العام المنصرم على أن الوضع الناجم عن ممارسة نظام بريتوريا للفصل العنصري تتزايد صعوبة تحمله . ولا تفيد بأي حال التعديلات الشكلية والجزئية المدخلة على نظام الفصل العنصري بهدف سحق حركة المقاومة المتزايدة وجعل الفصل العنصري أكثر قبولا لدى المجتمع الدولي . ونتيجة للمقاومة الجماعية من جانب شعب جنوب افريقيا المضطهد فشلت عملية ما يسمى بالانتخابات البلدية التي أجريت يوم ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام فشلا تاما .

ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٣/٤٢ تعتبر تشيكوسلوفاكيا ما يسمى بالانتخابات البلدية وجميع المناورات الماكرة الاخرى التي يحيكها نظام بريتوريا خطوات تستهدف ترسيخ الفصل العنصري والتفرقة العرقية في جنوب افريقيا ، بما يتناقض مع مبادئ الميثاق .

وبالنظر الى عمق التعديلات الشكلية والمناورات الاخرى المرفوضة من جانب شعب جنوب افريقيا ، يلجأ النظام العنصري على نحو متزايد الى استعمال القوة السافرة . ولفترة تزيد على عامين فرضت حالة الطوارئ على ذلك البلد . ووجهت الاعمال المبررة التي يقوم بها شعب جنوب افريقيا المضطهد من أجل حماية بلده وكرامته الإنسانية بأشد أشكال القمع خزيا كإطلاق النار على مجموعات الاشخاص العزل والتعذيب وتنفيذ عمليات الإعدام . وألقي بعدد من المعارضين للفصل العنصري في السجون دون

محاكمة ، وكثيرا ما تحدث عمليات الاغتيال والاختطاف . ويمارس العنف حتى ضد الاطفال . ويحاول نظام بريتوريا إشاعة الفرقة بين السكان الافريقيين بإشارة الاضطرابات والمصادمات الإثنية المفتعلة فيما بينهم . ولمنع خروج المعلومات الحقيقية عما يحدث من تطورات في ذلك البلد تفرض حكومة جنوب افريقيا تدابير صارمة للرقابة على الصحف والمطبوعات .

وتقيّد أي أنشطة للمنظمات الجماهيرية التي تضم أعضاء من غير السكان البيض . وفي أواخر شهر شباط/فبراير حُظرت الأنشطة التي تقوم بها ١٧ منظمة مناهضة للفصل العنصري ، من بينها الجبهة الديمقراطية المتحدة . ولا يزال من غير المسموح لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا الاشتراك في أنشطة ذات صلة نقابية خلال الأنشطة التي تمارس داخل جهات العمل .

وعلى الرغم من هذه الممارسات الوحشية والإرهابية فإن شعب جنوب افريقيا لا يزال صامدا . وأكد ذلك المظاهرة الجماهيرية التي واكبت الاحتفال بالعيد السبعين لميلاد نيلسون مانديلا المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة . لقد أصبحت شخصية ذلك البطل رمزا صادقا للنضال ضد الفصل العنصري . كما أصبح الاحتفال بعيد ميلاده فرصة تتاح للجماهير التقدمية في العالم أن تشن حملة لم يسبق لها مثيل للتضامن مع المناضلين من أجل الديمقراطية في جنوب افريقيا . واسمحو لي بأن أشير في هذا السياق الى أن الرئيس غوستاف هوداك ، رئيس الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، قد منح نيلسون مانديلا وسام الصداقة .

ويتصاعد النضال ضد الفصل العنصري على نحو تزداد ملاحظته ، من مرحلة أعمال المقاومة غير المنسقة الى حركة شعبية واسعة النطاق يتمثل مطلبها الواضح والسلي لا لبس فيه في نقل السلطة من الاقلية العنصرية الى الاغلبية الديمقراطية . ويتعاضم أيضا عدد ممثلي المجتمع الابيض الذين يفكرون تفكيرا واقعيا ويرون بحق أن نظام الفصل العنصري يمثل عائقا يحول دون زيادة تنمية ذلك البلد .

ان التطورات الجارية في جنوب افريقيا تدل بوضوح متزايد على أن حكومة جنوب افريقيا لن تستطيع الاستمرار في اتباع سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها دون

المساعدة المستمرة التي تتلقاها من بعض أعضاء هذه المنظمة . ومن دواعي قلقنا بمفدة خاصة التعاون المستمر بين بعض الدول وجنوب افريقيا في الميدان العسكري ، بما في ذلك المجال النووي . وكما قال وزير خارجية جنوب افريقيا ، رولوف بوتس ، في شهر آب/اغسطس فإن جنوب افريقيا قادرة على انتاج الاسلحة النووية . وتشكل هذه الحقيقة تهديدا خطيرا للسلم والامن ، ليس فقط ، على صعيد القارة الافريقية بل على صعيد العالم كله .

ان الإدانة الشفوية لنظام الفصل العنصرى اللانسانى لم تعد كافية اليوم . ولقد آن الاوان أن نعمل جميعا . ويجب على كل عضو في المجتمع الدولى بلا استثناء أن يقرر الموقف الذى يختاره . ولا بد من استئصال شأفة الفصل العنصرى استئصالا تاما دونما تأخير .

ان القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، وكذلك المناقشات التي أجريتها يوم أمس ونستمر في ارجائها اليوم توضح بشكل لا لبس فيه أن المجتمع الدولي لا ينوي أن يقبل وجود نظام الفصل العنصري . ونحن نتوقع أن تتخذ الامم المتحدة اجراءات جديدة أكثر فعالية ونشاطا لضمان التنفيذ الفعلي لقرارات الجمعية العامة بشأن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

ومما هو مسلم به على نطاق واسع أن اعتماد مجلس الامن جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا يعد من أكثر الوسائل السلمية ملاءمة وفعالية التي يمكن للمجتمع الدولي الإسهام عن طريقها في الاستئصال النهائي للفصل العنصري . وعلى الرغم من ذلك ، يعرب البعض عن الرأي بأن هذه الجزاءات يمكن أن تؤثر أساسا على السكان السود في جنوب افريقيا . وتعتقد تشيكوسلوفاكيا أن هذه الحجج ليست الا ذرائع واهيية . فالدراسات تشير الى أن الجزاءات الفعالة بالفعل يمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا على النظام الحاكم في جنوب افريقيا . حتى السكان السود المظهدون في جنوب افريقيا يؤيدون هذه الجزاءات . ونحن نشعر بأن الوقت قد حان أن يبدأ المجتمع الدولي في فرض هذه الجزاءات ضد نظام بريتوريا . ويجب أن تكون هذه الجزاءات إلزامية وشاملة كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق .

ونحن على استعداد لتقديم الدعم لكل الخطوات التي تتخذها منظماتنا والتي ترمي الى الإسهام عن طريق هذه الجزاءات في استئصال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

وبالتالي ، تشارك تشيكوسلوفاكيا بكل الوسائل في النضال الذي يخوضه المجتمع الدولي من أجل القضاء على الفصل العنصري . واستنادا الى روح قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) قامت تشيكوسلوفاكيا بوقف كل أشكال التعاون مع جنوب افريقيا ولا ترتبط بها بأية علاقات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غير ذلك . وإنما نتبع سياسة متسقة تتمثل في مقاطعة جنوب افريقيا ، ويعد موقفنا إزاء مسألة النضال ضد سياسة الفصل العنصري مبدئيا وثابتا .

ونعرب عن تأييدنا لكل الاجراءات والتدابير التي تتخذ على مختلف الاصعدة وفي المحافل المختلفة والتي ترمي الى القضاء على الفصل العنصري وإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا . ونطالب بإلحاح بإطلاق سراح كل السجناء السياسيين دون شرط ، وبمفصلة خاصة نيلسون مانديلا ، الممثل الشجاع لشعب جنوب افريقيا . ونؤكد تضامننا مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحركتي تحررها الوطنيتين وعلى رأسهما المؤتمر الوطني الافريقي ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وستواصل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تقديم كل الدعم والمساعدة لهاتين المنظمتين .

السيد بوداشوكي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في العديده

من المناسبات ، حذرت حكومة نيبال في محفل الامم المتحدة وغيرها من المحافل ، شأنها في ذلك شأن حكومات عديدة أخرى ، من النتائج الخطيرة التي تترتب على عدم القضاء على نظام الفصل العنصري ليس بالنسبة لجنوب افريقيا فحسب بل بالنسبة للمنطقة برمتها وما وراءها . ولقد استعرضت الجمعية العامة كل عام التدهور المستمر في الحالة في ذلك البلد ، وأدانت على نحو لا لبس فيه ترسيخ وتعزيز السيطرة العنصرية وتصعيد الاعمال الوحشية والقمعية ضد كل مناوئي الفصل العنصري . غير أن نظام الاقلية العنصرية لا يزال يرمم أذنيه عن هذا الاحتجاج العالمي .

وفي جهد يائس للتغلب على المعارضة المتزايدة لجأ النظام العنصري الى تدابير وحشية . فقد أعطت أنظمة الطوارئ المشددة سلطات واسعة النطاق لقوات الامن والشرطة . وزج في السجن بآلاف الاشخاص ، بما في ذلك النساء والاطفال . واحتجز عدد كبير من الناس دون توجيه تهم رسمية ضدهم . ووجه المراقبون المحايدون انتباه المجتمع الدولي الى زيادة لجوء النظام العنصري الى أحكام الإعدام . وبالإضافة الى أعمال القمع والعنف المتزايدة ، فرض نظام بريتوريا قيودا شديدة على أنشطة المنظمات المناهضة للفصل العنصري والافراد الملتزمين بالنضال من أجل التغيير السلمي . وفرضت تدابير تقييدية واسعة ضد الأنشطة السلمية التي تضطلع بها نقابات العمال . ومن الواضح ان النظام يحاول استرضاء الناخبين المحافظين من اليمين

المتطرف بدلا من أن يعنى بالتطلعات المشروعة للغالبية . وعلاوة على ذلك ، اقترح النظام العنصري تدابير تحظر على كل المجموعات والأفراد الحصول على تمويل خارجي للأنشطة المناهضة للفصل العنصري .

وبينما توضع عراقيل بصورة منهجية على كل السبل المفضية الى التفسير السلمي ، يواصل أديعاء حفظ الامن والقنلة حملاتهم الإرهابية التي تحظى بكل وضوح بموافقة قوات الامن . وتشكل الموجة الاخيرة من التفجيرات ضد المنظمات المناهضة للفصل العنصري دليلا جليا على العزم على وقف أنشطة هذه المنظمات وتصفية أعضائها وقادتها .

وتحت ستار أنظمة الطوارئ ، ينتهج النظام العنصري بوضوح سياسة نقل السكان السود كجزء من خطته الرامية الى تعزيز ما يسمى بالأوطان . كما استمر النظام في فرض رقابة شديدة على وسائل الإعلام . وان أكبر ضحية للحملة ، الصحافة المناوئة للفصل العنصري التي تعبر عن صوت الغالبية السوداء . فنظام الاقلية ، عن طريق فرض الرقابة الصارمة وملاحقة ممثلي وسائل الإعلام ، يبذل كل المحاولات لمنع وصول الانباء عن الكفاح ضد الفصل العنصري والقمع الوحشي للجماهير الى العالم الخارجي .

وعلى الرغم من التدابير الوحشية القمعية ، رفض شعب جنوب افريقيا الباسل التخلي عن نضاله في سبيل العدالة والمساواة . وشرع القادة الدينيون والمؤسسات الدينية في نضال مباشر ضد الفصل العنصري . كما رفضت نقابات العمال الاستسلام . وتشن حركات التحرر الوطني الان حملة منسقة للطمع في شرعية النظام العنصري على الرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها .

وفي هذا السياق ، يود وفدي أن يشيد بدول خط المواجهة ، التي تتحمل عبئا كبيرا يتمثل في توفير الملجأ والدعم لضحايا الفصل العنصري . وتشن جنوب افريقيا حربا غير معلنة ضد هذه الدول لشنيتها عن الاضطلاع بمسؤوليتها الدولية . ولقد تأثرت موزامبيق وأنغولا بشدة نتيجة حملات زعزعة الاستقرار التي يقوم بها النظام العنصري . ولسوء الحظ ، أصبحت هجمات المفاوير على زامبيا ، وإغلاق الحدود ضد بوتسوانا والاعمال الارهابية ضد سوازيلند وزمبابوي أعمالا مألوفة .

ومن أجل مواصلة القمع ومواصلة حملة زعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة ، واصلت جنوب افريقيا تعزيز قوتها العسكرية . وما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراء حاسما وسريعا ، سيتمكن النظام العنصري من أن يقحم المنطقة برمتها في مأساة خطيرة . ومما يؤسف له بشدة قدرة النظام العنصري على مواصلة تعزيز أسلحته على الرغم من الحظر الإلزامي على تصدير الأسلحة الى هذا النظام ، وهو الحظر المفروض بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . ويناشد وفدي جميع الدول أن تتقيد بدقة بأحكام القرار ٤١٨ (١٩٧٧) وأن تنهي كل تعاون وتبادل تجاري مع النظام العنصري في الميدان العسكري .

وان حيازة نظام بريتوريا للقدرة النووية تطور منذر بالسوء وتعهد أداة لابتزاز البلدان المجاورة وتحديا للرغبة الجماعية لبلدان القارة في إعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . وثمة حاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لكبح هذا التهديد الخطير الذي لا يحيق بالجنوب الافريقي فحسب بل بالعالم كله .

ان ما تسمى بالاصلاحيات التي أعلنها نظام بريتوريا لا يمكن أن تكون ذات طائل ما دام هذا النظام متمسكا بسياسة البانتوستانات وحرمان الغالبية الافريقية من حقوقها غير القابلة للتصرف . ولقد شجبت الجمعية العامة بحق الانتخابات البلدية القائمة على العزل العنصري التي جرت في جنوب افريقيا في الآونة الاخيرة . ولا يمكن الزعم على الإطلاق بشرعية هذه الانتخابات بسبب مقاطعة الغالبية الساحقة لها .

وقد طالبت الجمعية العامة دائما بالإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين كخطوة أولى نحو إيجاد تسوية سياسية سلمية . وقد أطلق سراح السيد زيفانيا موثوبينغ زعيم مؤتمر الوندويين الافريقيين ، والسيد هاري غوالا النقابسي القديم ، وهما في حالة صحية حرجة بعد أن قبعا في السجن العنصري عشرات السنين . ونقل الزعيم الكبير لحركة متاومة الفصل العنصري السيد نيلسون مانديلا من السجن الى المستشفى للعلاج ، ولكنه لا يزال تحت الحراسة . كما لاحظ وفدي أنه قد تم تخفيف أحكام الإعدام المحكوم بها على من يعرفون باسم سجناء شاربفيل الستة نتيجة للضغط والاحتجاج الدوليين . ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه التطورات ، وان جاءت قليلة ومتأخرة ، الى تغيير السياسة العنصرية في إضطهاد وسجن الزعماء الوطنيين على نحو تعسفي . ومن شأن إجراء حوار سياسي مع هؤلاء الزعماء أن يمهد الطريق لإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق في جنوب افريقيا .

وبالرغم من التدابير والجهود التي اتخذها مؤخرا نظام بريتوريا لإنهاء عزلته ، لم يظهر هذا النظام استعدادا لاحترام الحقوق المشروعة لأغلب السكان على العكس ، فلا يزال يعتمد ، على نحو أشد من ذي قبل ، على التدابير القمعية الوحشية للدفاع عن نظام الفصل العنصري المدان عالميا . والخيار السلمي الوحيد الباقي للقضاء على الفصل العنصري هو فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

ولابد من قسر جنوب افريقيا عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية ، والعزلة الكاملة . ومما يثلج الصدر أن المجتمع الدولي قد بدأ يسير في هذا الاتجاه ، والشاهد على ذلك المقاطعة الرياضية والثقافية ، وحملات وقف الاستثمارات . وتستحق الاجراءات التي اتخذتها بلدان الشمال الذكر الخاص بيد ان تنفيذ حظر البترول يحتاج الى إحكامه ، وضبط الرقابة عليه . ويمكن ان تؤثر التدابير المتخذة من جانب الدول فرديا تأثيرا كبيرا اذا نسق بينها ، وتوحدت أساليبها لسد أية ثغرات عند تنفيذها . وختاما ، أود أن أسجل تقدير وفدي للأهمية القصوى للجهود التي تبذلها اللجنة الخامة لمناهضة الفصل العنصري والتي ترمي الى تنسيق الكفاح الدولي ضد الفصل العنصري . وقد أدت اللجنة مساعدة لا تقدر في إنماء الوعي الدولي بهذا النظام

الاجرامي . والدور النشط للجنة الخاصة دليل على أن الأمم المتحدة تواصل القيام بدور رئيسي في جهودنا المشتركة للتعجيل بالتغيير السلمي بزيادة الضغط على جنوب افريقيا ، ودعم أدوات التغيير .

السيد النصر (قطر) : ان سياسة الفصل العنصري في الجنوب الافريقي هي

في كلمة واحدة تنكّر لابطس حقوق الانسان ، وتكريس لظاهرة استعمارية بغيضة انحسرت من بقاع كثيرة من العالم وبقي نظام بريتوريا آخر معقل لها في القارة الافريقية . انها سياسة تقوم على تحكم اقلية لا تتجاوز ١٥ في المائة من السكان ببقية المواطنين ، وعلى أساس احتكار السلطة السياسية وحرمان الاغلبية من التمتع بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأهم من ذلك كله حرمانها من حقوقها الانسانية البدائية . وفي عصر المساواة بين الناس وتساوي الحقوق والتركيز والتأكيد على حقوق الانسان يستمر نظام بريتوريا في سياسة الفصل العنصري ارتكازا الى نظريات عنصرية والى خرافات سياسية منها كون تلك الاقلية شعبا مختارا ذا رسالة إلهية . مما يفسر إمعان الاقلية الحاكمة في سياسة الاضطهاد والاستبداد والحرمان التي لا يرون فيها أية مغبة . ومن ثم فان نظام بريتوريا يعامل الاغلبية معاملة السيد للمسود ، ممارسا في ذلك البطش والتنكيل وحرمان أهل البلاد من المشاركة في حكم بلادهم وإخضاعهم لاشكال من القيود على حرياتهم والانتقاص من حقوقهم . ولا يمكن أن يوجد مثيل لهذه المعاملة في أي بلد آخر من العالم .

ومما يساعد نظام بريتوريا على الاستمرار في ظلمه وجوره هذين المساعداة والعضد اللذان يلقيهما هذا النظام من عدد من الدول في العالم لأسباب استراتيجية واقتصادية ، ومرور السنين الطويلة على نظام الفصل العنصري الذي تتمتع في ظلمه الاقلية البيضاء بالامتيازات والحصانات والشراء ، وبطء أشر حركة العقوبات التي سنها المجتمع الدولي لمحاربة ذلك النظام ، وعنصرية الاقلية البيضاء في تعاملها عن حقيقة الشعب الافريقي لجهة حقوقه ومقدراته وقلة الاتصال والمبادلات بين الاقلية البيضاء في العالم الخارجي وفي البلاد نفسها ، الى غير ذلك من الاسباب الكثيرة التي تقف حجر عثرة في تحقيق المساواة .

ان اسرائيل لا تزال في طليعة الدول التي تقدم المعونة الى جنوب افريقيا وتتعاون معها في المجالات العسكرية ، وذلك لان بين اسرائيل وجنوب افريقيا ترابطا فلسفيا ومصلحيا ، وترابطا مصيريا بين نظاميها .

وخطورة هذا النظام انه في حين نرى وجود تفاوت في الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أنحاء العالم ، نجد أن الصفة المميزة في جنوب افريقيا هي صفة التمييز العنصري الذي استباح النظام بموجبه التفريق بين الاجناس والطبقات وجعل الابرتاييد أو الفصل العنصري أساس الحكم السياسي وعماد النظام الاقتصادي والاجتماعي . وكان ذلك منطلق سياسة اقتصادية واجتماعية جعلت الاغلبية السوداء أفقر الناس في بلادهم ، وسنت تشريعات تنظم توزيع العمل بين السكان وتتحكم بحياتهم الاقتصادية ، وحرمت عليهم الملكية في جنوب افريقيا وناميبيا ووقفت في وجه أي إصلاح أو أي تغيير في النظام الاقتصادي الخاص للاغلبية .

أما من الناحية السياسية فانه ليس بإمكان الافريقيين في جنوب افريقيا الاقتراع أو تسلم المناصب الا في المناطق المعروفة ببنانتوستان .

ولا يزال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يتحدى المجتمع الدولي منذ عرض المشكلة على الامم المتحدة عام ١٩٥٢ ، وبخاصة منذ مذبحه شاربغيل عام ١٩٦٠ التي سببت التفات الرأي العام العالمي الى مشكلة الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

منذ ذلك الزمن تتخذ الجمعية العامة العام تلو العام قرارات تندد بسياسة الفصل العنصري وتستنكرها وتطلب من المجتمع الدولي ألا يمد يد المعونة الى النظام الذي يمارس تلك السياسة في جنوب افريقيا ، ولكن المجتمع الدولي ولا سيما الدول التي لها منافع اقتصادية واستراتيجية مع نظام برييتوريا جعل قرارات الامم المتحدة قليلة الجدوى ولم يكن لها من أثر سوى لفت نظر العالم الى المأساة التي يعيشها قرابة عشرين مليونا يعانون الاضطهاد والتنكيل على يد اقلية لا تكاد تصل الى ٦ ملايين .

وهنا نتساءل السيد الرئيس ، ونحن على أبواب حل لمشكلة ناميبيا ، نأمل ألا تقف العراقيل المصطنعة في وجهها كما عرفنا من الخبرات السابقة ، نتساءل إن كان هناك أمل بتغيير اتجاه تيار الفصل العنصري الذي كان يسير غير آبه بأي ضغط دولي ، ولا بضمير عالمي ، ولا بقاعدة قانونية أو شرعية إنسانية . إننا نرى أحداشا تقع من وقت لآخر تدل على بعض التغيير في سياسة ذلك النظام . فقد سررنا بأن المجاهد مانديلا لن يعود الى السجن ، وأن المحكومين بالاعدام الستة في قضية شاربفيل قد أبدل حكم الإعدام عليهم بسجن سنوات .

ولكن لم نر أو نسمع أية بادرة تدل على انكفاء النظام العنصري الذي هو أساس ومصدر الكارثة في جنوب افريقيا . فهل تكتفي دول العالم المسؤولة بمتابعة موقف المتفرج أم أنها تفي بالتزاماتها الانسانية بموجب الميثاق وتطالب بمساواة الانسان بالانسان ، وتطبيق الحقوق سواسية بين جميع السكان دون تمييز بسبب العنصر أو اللون كما تقضي بذلك شرعة منظمنا .

نرجو أن يتأهب المجتمع الدولي لقفزة جديدة ، لأنه من المعيب أن يظل في العالم نظام يمارس الفصل العنصري كنظام جنوب افريقيا .

السيد مولتري (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

الوقت الذي يؤكد فيه المجتمع الدولي من جديد التزامه بمقاصد ومبادئ الميثاق ، فإن جنوب افريقيا ما زالت تمثل معقلا للعنصرية والفصل العنصري . وما زال نظام الفصل العنصري البغيض مستمرا على الرغم من الضغوط المتزايدة بسبب الجزاءات والقرارات ، وعمليات المقاطعة ، والنداءات بوقف الاستثمار .

واستمرت ، عبر السنين ، سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة بوتسا ، وتفاقت لدرجة أن كل أعمالها أصبحت عرضة للشك ، حتى الاعمال التي تبدو إيجابية . ومن الأمور المفهومة ضمنا في إطار هذه السياسات التناقضات التي بدت لنا في الفترة الأخيرة . فيبدو أن هناك سياسة "للتصدير" وأخرى "للاستهلاك المحلي" . فغيمسا وراء البحار ، أقرت حكومة بوتسا اتفاقا مع أنغولا وكوبا يحقق لناميبيا استقلالها بموجب

قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويسفر عن انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وينتهي غارات جنوب افريقيا العسكرية هناك .

وفي جنوب افريقيا ، انتهت المحاكمة التي استمرت ثلاث سنوات لاربعة من القادة السود أدينوا بسبب اشارة المعارضة لسياسة الحكومة . وكانت هذه الادانات بالخيانة غير عادية بخروجها عن المعايير القانونية المتحضرة ، لان المدعى عليهم لم يستخدموا العنف ولم يساعدوا أي عدو أجنبي ولم يقوموا إلا بالاحتجاج على نظام الفصل العنصري . ويبدو أن النتيجة ، وقد اعتقلوا لحين الاستئناف ، أن يصبح أي قائد أسود يعارض سياسة الحكومة عرضة لاقامة الدعوى عليه بالخيانة . وفي الواقع ، ستمكن الحكومة من مطالبة أشخاص ليس لهم حق التصويت بالوفاء بلا حدود . إن هذا القرار يدل على تطبيق عمليات القمع والقهر بلا حدود ضد المعارضين في الداخل* .

وبعد ذلك فاجأ الرئيس بوتسا معظم المراقبين بأن خفف أحكام الإعدام على المتهمين الستة من شاربغيل ، وأعلن أن نيلسون مانديلا سيودع بعد شفائه من السل في "مسكن خاضع للحراسة" بدلا من إعادته الى السجن . وفي الفترة الاخيرة ، أطلقت حكومة جنوب افريقيا سراح اثنين من القادة الوطنيين القدامى ، أحدهما قائد مؤتمر الوجدويين الافريقيين والآخر عضو في المؤتمر الوطني الافريقي ، وذلك لأسباب من المفروض أنها إنسانية .

ولكن هناك أسباب سياسية واضحة على الرغم من قصر مداها . فالسياسات المتناقضة المتمثلة في إبداء التسامح في الخارج وتنفيذ القمع في الداخل ، تخدم غرضين ، أولا ، التغلب على المعارضة البيضاء المحافظة ، ومحاولة هزيمتها في الانتخابات الوطنية التي ستجري في الربيع القادم ؛ وثانيا ، تحويل أنظار المجتمع الدولي عما يحدث ومن ثم تخفيف الضغط على النظام .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وفضلا عن ذلك ، فتمويل حكومة جنوب افريقيا المزعوم للحلقات التلغزيونية المعروفة باسم "شاكازولو" التي تصور الرجل الاسود همجيا متعطشا للدماء والسلطة وغير قادر على ادارة مصيره ليس إلا محاولة أخرى لتبرير الفصل العنصري .

وتشجب جزر البهاما سياسة الفصل العنصري ، ولئن أسعدنا أن المجتمع الدولي انضم الى شعب جنوب افريقيا في المطالبة باقتلاع هذا النظام ، فانها قلقة بشأن استمرار تقويض الجزاءات الذي تقوم به بعض البلدان التي تستغل الفجوة الاقتصادية التي نشأت عن التدابير التي أقرتها بلدان أخرى . وتعتقد جزر البهاما أنه لن يمكن إحراز تقدم حقيقي صوب إنهاء الفصل العنصري إلا من خلال فرض جزاءات اقتصادية مكلفة لدرجة تجبر جنوب افريقيا على بدء عملية حوار مع ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات الشرعية التي تمثل السكان السود .

وتلاحظ جزر البهاما مع الارتياح أن عدد البلدان التي تؤيد الجزاءات أخذ في التزايد في جميع المناطق . بيد أن هناك من يواصل التلکؤ في فرض جزاءات اقتصادية شاملة ضد جنوب افريقيا ، ونطلب توافقا دوليا في الآراء بشأن المسألة الهامة المتمثلة في فرض الجزاءات .

إننا على اقتناع بأنه لن يمكن تحقيق السلم العادل والدائم أو الديمقراطية إلا من خلال إنهاء الفصل العنصري تماما وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري يستند الى حكم الاغلبية . ولهذا السبب أيدت جزر البهاما القرار ١٣/٤٣ المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ الذي يشجب "الانتخابات البلدية" لأنها تتنافى مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، ترفض أية تسوية تفاوضية مزعومة تستند الى هذه الانتخابات .

وكذلك ، نعتقد أن الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها بالغة القيمة من حيث مواجهة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا . ونود أن تلقى أحكام هذه الاتفاقية تأييدا أكبر وأن تحظى باحترام أكبر وخصوصا في هذه الاوقات التي تتزايد فيها المقاومة ضد الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا .

إن زيادة المقاومة السوداء للفصل العنصري دليل على أن الاغلبية السوداء لم تتأثر بعمليات القمع الوحشية الهمجية الناجمة عن استمرار حالات الطوارئ الطويلة كما هو الحال الآن . إن الكثيرين الآن يعتبرون أن الديمقراطية وإزالة التمييز العنصري ، والعدالة الاجتماعية وإلغاء الفصل العنصري مسائل حياة أو موت لا غنى عنها .

إن إفراط تسلح جنوب افريقيا يبقي حالة من عدم الأمن الدائم في تلك المنطقة دون الاقليمية يستهدف زعزعة إستقرار دول خط المواجهة . وتعتقد جزر البهاما أنه ينبغي حماية دول خط المواجهة ذات السيادة في الجنوب الافريقي من الغارات وعمليات القذف من قبل قوات جنوب افريقيا العسكرية التي تقتل المدنيين الأبرياء ، وتتسبب في إحداث الغوض في مجتمعات هذه الدول ، وتخرب اقتصاداتها .

وتدين جزر البهاما بشدة هذه الممارسات ، وتدعو جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي الى الإنضمام إلينا لتقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية الى دول خط المواجهة التي تواصل إبداء الارادة الجديرة بالثناء لبذل التضحيات من أجل قضية الحرية والعدالة .

وعندما اتخذت الجمعية العامة في الاسبوع الماضي خمسة قرارات بشأن مسألة ناميبيا ، صوتت جزر البهاما لصالح هذه القرارات التي تدعو الى انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ، وإقامة ناميبيا حرة وذات سيادة . وإننا متفائلون بشأن المفاوضات الثلاثية التي تشارك فيها أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ، بواسطة الولايات المتحدة ، ستضمن تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

إن جنوب افريقيا لن تجد في نموذج دعاة تفوق الجنس الابيض السلم ولا الرخاء ، فالطريق الوحيد إليهما يكمن في تلبية تطلعات الغالبية السوداء . إن تخفيف الاحكام الصادرة على سداسي شاربفيل بادرة ذات مغزى ، ولكن الخطوة الأهم ستتمثل في إطلاق سراح نيلسون مانديلا بلا قيد أو شرط .

وتدل التجربة السابقة بوضوح على أنه لا يكفي أن يعترف المجتمع الدولي بالآخطار الكامنة التي يشكلها نظام الفصل العنصري على السلم العالمي أو في إنكار حقوق الإنسان الأساسية والحريات الرئيسية ، بل يتعين على جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تتخذ ما يلزم من إجراءات ، على الصعيدين الفردي والجماعي ، لمواصلة الضغط على حكومة جنوب افريقيا لإرغامها على التخلي عن سياسة الفصل العنصري ، لا في الوقت المناسب وإنما على سبيل الأولوية القصوى .

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة : مذكرة من الأمين العام (A/43/611)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : معروض على الجمعية العامة

مذكرة من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة A/43/611 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتلك الوثيقة ؟

تقرّر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : انتهينا من نظرنا في البند ٧

من جدول الأعمال .

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/43/2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن A/43/2 ؟

تقرّر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بهذا تكون قد انتهينا من

نظرنا في البند ١١ من جدول الأعمال .

البند ١٦ من جدول الاعمال (تابع)انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(هـ) إنتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين : مذكرة من الأمين العام

(A/43/864)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يقترح الأمين العام في مذكرته

A/43/864 حول هذا البند تمديد فترة عمل السيد جان - بيير هوكيه مفوضاً سامياً للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرّر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من

نظرنا في البند الفرعي (هـ) من البند ١٦ من جدول الاعمال .

البند ١٧ من جدول الاعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى :

(ك) إقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مذكرة من

الأمين العام (A/43/866)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يقترح الأمين العام في مذكرته

(A/43/866) المؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تمديد تعيين السيد كينيث دادزي لمدة ثلاث سنوات إضافية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد تعيين السيد دادزي ؟

تقرّر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من

نظرنا في البند الفرعي (ك) من البند ١٧ من جدول الاعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبلغ الجمعية العامة بأئني تلقيت رسالة من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة يطلب فيها ، بالنيابة عن الدول العربية ، تأجيل النظر في البند ٣٧ ، المعنون "قضية فلسطين" ، الى موعد لاحق ، يتم تحديده بعد المشاورات .

وبالتالي أقترح أن تؤجل الجمعية العامة نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال حول قضية فلسطين الى موعد لاحق ، يعلن عنه في حينه .

إذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن الجمعية العامة تقرّر ذلك .

تقرّر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥